الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٣٦
الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/51/366/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أبلغني الأمين العام في رسالة ضمن الوثيقة (A/51/366/Add.4) أنه منذ إصدار رسائله المؤرخة ١٧ و ٢٠ أيلول/سبتمبر و ٢ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ سددت سان تومي وبرينسيبي الدفعات اللازمة لتخفيض متأخراتها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/51/348)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول بشأن هذا البند من جدول الأعمال أن اقترح أن تقفل، إذا لم يوجد اعتراض، قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٢/٠٠.

تقرر ذلك.

السيدة كاستروديباريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين يسر كوستاريكا أن تعرب عن ارتياحها لأدائكم الرائع والفذ، سيدي، في توليكم رئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بقرار هيئة المكتب إحالة هذا البند الهام الى الجلسة العامة نظرا الى أنه يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن. وتنوه مجموعتنا مع التقدير بمبادرة حكومة شيلي وهي عضو في مجموعة الـ ٧٧ والصين وجهودها الرامية الى عقد مؤتمر القمة هذا بشأن المواضيع ذات الأهمية والإلحاح الكبيرين. ونرى أن لا غنى عن التعاون المتعدد الأطراف في مواجهة التحديات

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأساسية التي تؤثر على بقاء شعوبنا ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين والألفية القادمة.

ونود التأكيد على أنه وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي ستعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ كي تقيّم تنفيذ تلك الاتفاقات. وواضح أن متابعة مؤتمر القمة في الجلسات العامة وفي تلك المناسبة تبرر هذا الجهد تماما.

وقد عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورة استثنائية بغية تنفيذ إعلان كوبنهاغن عن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعرضت اللجنة ولايتها واختصاصاتها وتشكيل عضويتها ونطاق عملها وتواتر اجتماعاتها؛ كما أعدت برنامج عمل متعدد السنوات.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مجددا على الأهمية التي توليها مجموعتنا لأعمال متابعة مؤتمر القمة من جانب لجنة التنمية الاجتماعية. وقد تعززت هذه اللجنة الهامة بقرار عقد دورات سنوية بدلا من عقد دورة كل سنتين، وزيادة مجموع أعضائها من ٣٢ الى ٤٦، وضمان ما لا يقل عن ثمانية أيام عمل لها حتى تستطيع أن تفي بولايتها على نحو أفضل وأكثر كفاءة. ونتوقع أن تكون الموارد المطلوبة متاحة.

ويسر المجموعة أن اللجنة اتخذت قرارا يدعو الى تنفيذ التدابير المتفق عليها للقضاء على الفقر والى تعزيز التعاون الدولي تحقيقا لذلك الغرض، ويطلب الى المجتمع الدولي أيضا حشد موارد مالية إضافية تكون كافية وقابلة للتنبؤ من أجل الإسهام في القضاء على الفقر.

ويجب علينا أن نسلم بمسؤوليتنا في أن نورث لأجيال المستقبل إطارا لهذا التعاون. فالأمن الحقيقي أمن عالمي. وينبغي ألا يكون الفقر والاستبعاد كل ما هو متاح لتلقي البشرية. وليس بالإمكان تجاهل التفاوت في التنمية العالمية والهوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ولا تزال التنمية والعدالة الاجتماعية حلما مستعصي التحقيق على الفقراء في أنحاء العالم. وتتشاطر مجموعة الـ ٧٧ والصين هذا الإحساس وتؤكدان من جديد على التزاماتهما التي قطعتاها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واعترف مؤتمر القمة بأن شعوب العالم قد دللت وأكدت من جديد على الحاجة الملحة الى التركيز على المشاكل الاجتماعية الدقيقة، وبخاصة الفقر، والبطالة والاستبعاد الاجتماعي. والمهمة التي تقع على عاتقنا تتمثل في أن تؤخذ في الحسبان الأسباب الأساسية والهيكلية وما يترتب عليها من عواقب مؤسفة، وذلك بغية التقليل من الشعور بالافتقار الى اليقين والأمان في حياتهم. ونحن على اقتناع بأنه لا ينبغي للأفراد أن يكونوا مجرد مستفيدين من التنمية، بل ينبغي أن تكون لهم أيضا الفرصة لأن يصبحوا عناصر فاعلة في تنميتهم نفسها.

لقد بدأت البشرية تدرك أن الفقر ليس جزءا لا فكاك منه في الحالة الإنسانية. وإن بالإمكان قهره واجتثاثه من على وجه البسيطة، ولدينا الموارد والقدرة التنظيمية للاضطلاع بهذا بنجاح. وكانت المسألة على الدوام تتمثل في الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف ولمتابعته في إطار المشاركة العالمية من أجل التنمية، بهدف خوض كفاح مؤزر ضد الفقر ونتائجه. ومن شأن ذلك أن يمنح العولمة والتكافل بعدا أعمق.

والعديد من البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتصبح مدمجة في الاقتصاد العالمي قد حُمِّلت على الاضطلاع بتكيفات هيكلية بتكلفة اجتماعية وانسانية هائلة. وعلى الرغم من أن هذه العملية أثرت تأثيرا ضارا على جميع البلدان النامية، فإن البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا في أجزاء أخرى من العالم تأثرت تأثرا خطيرا جراء هذه الحالة الحرجة.

ولعدم وجود بيئة خارجية تدعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، فإن العديد منها ما زال يرتع في حمأة الفقر والتخلف والجمود، بل ويعاني من النمو الاقتصادي السلبي. وكل سنة يموت من الجوع ومن أسباب متصلة بالفقر ما بين ١٣ الى ١٨ مليون إنسان، معظمهم من الأطفال.

واعترف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بأن القضاء على الفقر سيتطلب تنفيذ وإدماج الاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي، والتصدي لجميع مجالات الاهتمام الدقيقة التي أوجزها منهاج العمل الذي اعتمده. وأكد المؤتمر، من جملة أمور أخرى، على أن تمكين المرأة عامل حاسم في القضاء على الفقر، وأعطى أولوية خاصة لحالة المرأة التي تعيش في الفقر، معترفا بضرورة تحسين إمكانية وصولها الى الدخل والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الموارد.

وما دامت البلدان النامية على هامش عملية صنع القرار الدولي التي تمكنها من ابتكار حلول عالمية للمشاكل الاقتصادية العالمية التي تؤثر عليها، فإن هذه الحالة المؤسفة ستستمر. ومن اللازم مواجهتها بحسم وبروح التضامن من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الأعضاء في هذه المنظمة العالمية. وعلى كل فإن الأمم المتحدة منظمة تسمو، بسبب طابعها نفسه، ومبادئها وأهدافها، فوق جميع المصالح الفردية أو الوطنية لكي تمثل مصالح الجميع. ولم يُقترح حتى الآن أي شكل أفضل للمشاركة على المستوى العالمي لمعالجة المشاكل الرئيسية لعالم متزايد التكافل.

وتؤيد مجموعتنا "مبادرة الأمين العام الخاصة من أجل افريقيا على نطاق المنظومة" التي تعزز برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ومن القيود الرئيسية التي تكبح جهود التنمية في هذه البلدان الافتقاد الحاد للموارد المالية والبشرية لمكافحة الفقر والتخلف. وفي ظل مناخ دولي ليست هذه البلدان قادرة فيه على ضمان مستويات تفي بغرض الاستثمار، أو المصادر المالية الأخرى للنهوض بالتنمية، يجب على هذه البلدان أن تعتمد كليا تقريبا على مساعدات التنمية الرسمية. ومع ذلك، وللأسف فإن هذه المساعدة قد هبطت طوال العقد الماضي، إذ انخفضت بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات الأربع الماضية وحدها. بل إن ما يزيد من روعنا، ولا سيما البلدان الفقيرة التي تعاني من الدين الثقيل، بما فيها تلك الواقعة في افريقيا، استمرار أزمة المديونية الخارجية على نحو مفرط. وبالرغم من المجموعة الواسعة من التدابير المدعومة دوليا للتخفيف من الدين التي اضطلع بها في العقد الماضي، فإن الأزمة ما زالت تعطل قدرة هذه البلدان على توليد النمو الاقتصادي والتنمية. وبالتالي، هناك حاجة ماسة الى توسيع استراتيجية الدين الدولية الحالية حتى تصبح أكثر شمولا واستدامة وتوجها نحو التنمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالموافقة على اقتراح مؤسسات بريتون وودز بخفض عبء الدين العام عن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين الى مستويات تكون أكثر تحملا. ومع ذلك، من أجل تعزيز فرص نجاح المبادرة نطلب الى مؤسسات بريتون وودز أن تعمل على زيادة تحسينها لكي تجعلها أقل تقييدا، وذلك مثلا عن طريق تقصير فترة التكيف من ست الى ثلاث سنوات، وتعديل متطلبات الأهلية حتى تخدم على نحو أفضل المصالح المشروعة للبلدان النامية.

ونؤكد مجددا على أن للاستثمار في الانسان نفس الأهمية الحيوية للاستثمار في رأس المال. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعليم الأساسي السليم ولتكوين المهارات وللتدريب، وهذه مهمة تستغرق مدى الحياة وتحسن الانتقال من المدرسة الى العمل.

وأكد إعلان كوبنهاغن، الذي اعتمده جميع المشاركين في مؤتمر القمة، على أن التنمية والعدالة الاجتماعية لا غنى عنهما لتحقيق وصون السلم والأمن داخل الدول وفيما بينها. وعلى العكس من ذلك، فإن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقهما في حالة عدم وجود السلم والأمن، أو عدم توفر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا التكافل الأساسي قد اعترف به قبل خمسين عاما في ميثاق الأمم المتحدة، واكتسب قوة منذ ذلك الحين.

وتناشد المجموعة جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة احترام التزاماتهما، وبخاصة ما يتصل بتوفير الموارد الكافية، لضمان التنفيذ التام لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي الاجتماع السنوي العشرين الذي عقده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أكد الوزراء على أن العام ١٩٩٦ هو السنة الدولية للقضاء على الفقر وأن الجمعية العامة أعلنت السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٦ بأنها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وفي هذا السياق، أكد الوزراء مجددا على أن هدف القضاء على الفقر في العالم أمر حتمي من الناحية الاخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولا يمكن تحقيقه إلا باتخاذ نهج متكامل ومتعدد الأبعاد. وأكدوا أيضا على أن الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ينبغي تنفيذها التام.

ولتحقيق هذا الهدف يتطلع الوزراء قدما باهتمام الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠، التي ستقوم باستعراض وتقييم نتائج مؤتمر القمة بغية النظر في مبادرات إضافية بشأن استئصال شأفة الفقر.

ولهذا دعونا نبذل كل جهد للتحقيق الكامل لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بمبادئهما والتزاماتهما السامية، لتحقيق الطموحات المشروعة والاحتياجات العاجلة لجميع شعوبنا على أساس عالمي ونحن ندخل في الألف الجديد.

السيد كاماتشو - أوميستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرف وفد بوليفيا، بوصفه منسق مجموعة ريو، أن يدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا - وبوصفه ممثلا لبلدان أمريكا الوسطى - إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبنما وبيرو وفنزويلا والمكسيك.

تعتقد مجموعة ريو أن المجتمع العالمي، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهو أحد أهم أحداث عصرنا، اعترف بالحاجة الى اعتماد تدابير عاجلة لمواجهة المشاكل الاجتماعية.

وقد وضع إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في ذلك الوقت المبادئ التوجيهية لإقامة مجتمع عادل للجميع وللوفاء بفعالية باحتياجات الإنسان على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية والتسامح واحترام التنوع.

وقد جعل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ولا سيما التزاماته العشرة من المسائل الاقتصادية والسياسية نقطة تركيز المناقشة الدولية. والعنصر الأساسي في كوبنهاغن هو العلاقة المتبادلة بين التحليل والعمليات التي عولجت سابقا بطريقة جزئية ومتقطعة والتأكيد على أن الفقر أمر يشغل العالم أجمع ويهدد السلم والأمن الدوليين.

وقد لاحظنا، عند اختتام سلسلة المؤتمرات العالمية الرفيعة المستوى المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة خلال التسعينات، أن قاسمها المشترك تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بهدف أساسي هو تناول الأسباب الهيكلية للفقر بطريقة متضافرة. وقد أقام الإعلان وبرنامج العمل علاقة متبادلة بين نتائج مؤتمر القمة الاجتماعي والاتفاقات المبرمة قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، الذي أعقبه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وقد أدرجت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، في جدول أعمالها بند "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وعند نظرها في جلسة عامة في تقرير مؤتمر القمة، أكدت على طابع ذلك المؤتمر مشيرة الى دوره بوصفه أساس صياغة سياسات وطنية ودولية للتنمية الاجتماعية.

وقد قررت أيضا أن إعادة تنشيط "لجنة التنمية الاجتماعية"، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية ذاتها، ستشكل عملية حكومية دولية ذات ثلاث طبقات في متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل.

ويصف الأمين العام في تقريره، التدابير المتخذة في أعقاب اتخاذ القرار ١٦١/٥٠، ويسترعي الانتباه، بصفة خاصة، الى الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن وإلى الفصل ٢ من برنامج العمل، فيما يتصل بالاحتفال في عام ١٩٩٦ بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

وفي هذا السياق، أكد من جديد رؤساء دول وحكومات بلدان مجموعة ريو، المجتمعون في مدينة كوتشابامبا ببوليفيا، في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تصميم حكوماتنا على التغلب على الفقر وسوء التغذية والاستبعاد وعدم إمكانية الوصول الى الخدمات الصحية والأمية، عن طريق سياسات تؤدي الى التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

وقد ناشد زعماؤنا المؤسسات المالية الدولية تعزيز دعمها في مكافحة الفقر، بتقديم موارد ومساعدة تقنية الى البرامج الوطنية.

وتؤكد بلدان مجموعة ريو مرة أخرى دعمها لعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة وللنظر في مزيد من التدابير والمبادرات.

وقد سلمت المبادرة ٢٠/٢٠ بوصفها تدبيرا تكميليا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بهدف أنه لتحقيق القضاء على الفقر المدقع، يجب أن نصيغ مجموعة عريضة من السياسات وأن نتخذ إجراءات على جميع الأصعدة. وقد أوضح توافق الآراء في أوسلو بشأن المبادرة ٢٠/٢٠ أنه يجب جعل الخدمات الاجتماعية الأساسية عالمية وأن من الأفضل أن يكون المستفيدون منها أفقر القطاعات وأكثرها ضعفا.

وكما ذكر في إعلان كوتشابامبا، تعهدنا نحن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو بمواصلة تنفيذ السياسات المواتية لتمكين الجهات العاملة الاقتصادية، ولا سيما الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، من إيجاد فرص عمل منتجة ذات مستويات تعويضية مناسبة. وقد تعهدنا أيضا بتشجيع التعليم والتدريب والمهارات الاجتماعية مع إيلاء الأولوية لقطاعات سكاننا الأكثر ضعفا.

وفي هذا السياق، تؤكد البلدان الأعضاء في مجموعة ريو مرة أخرى دعمها لقرار الجمعية العامة ٩٨/٤٨، الذي يطلب الى الأمين العام صياغة إطار مفاهيمي لبرنامج للإعداد للسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩ وللاحتفال بها.

ويشكل الموضوع العام للسنة، "نحو مجتمع يضم كل الأعمار"، نداء بمشاركة جميع الأجيال والمنظمات من جميع قطاعات المجتمع. ويوجه ذلك رسالة بأن جميع الرجال والنساء، من أي عمر أو مركز، يمكنهم تقديم إسهام قيم في المجتمع. وهذا بدوره يساعد على تعزيز الحوار بين الأجيال والوئام الاجتماعي.

وتعتبر البلدان الأعضاء في مجموعة ريو أننا بحلول السنة الدولية للمسنين سنقترب من تحقيق الهدف النهائي، هدف التكامل الاجتماعي، وهو إيجاد مجتمع للجميع، سيكون فيه لكل فرد القيام بدور نشيط.

السيد أويدراوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، أعلم ما للإيجاز في بياناتنا من الأهمية الكبيرة بالنسبة إليكم، وإنني أدرك اهتمامكم الكبير باستخدام الوقت المخصص لنا على أفضل وجه. وهذه سمة من سمات تفوقكم.

أود، بعد التأكيد لكم مجددا على تهانئ وزير الشؤون الخارجية لبلدي، أن أنتقل الى البند ٤٥ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وأؤيد كذلك النقاط التي أبرزها سفير كوستاريكا في البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

سلم مجموع ١١٨ رئيس دولة وحكومة، وما يزيد على ٨٠٠ منظمة غير حكومية في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/ مارس ١٩٩٥ بالعلاقة الحيوية بين التنمية الاجتماعية وتحسين الظروف الإنسانية. وتم التعهد بالتزامات بالعمل على نحو عاجل لتحقيق الأهداف التي وضعت، وتقررت مبادئ العمل، وتم التزود بالتوجيهات الآيلة الى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ومتابعتها.

فما هي الحالة بعد ١٨ شهرا تقريبا؟ عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٦١/٥٠، لدينا الآن تقرير الأمين العام، وهو يتيح لنا نظرة عامة عن المبادرات والاجراءات التي تمت باعتبارها جزءا من المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق أنشطة المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي قاسمها المشترك هو التنمية، باتت واضحة الآن.

ويود وفد بلدي أن يبدي فيما يلي تقييما لمؤتمر القمة الاجتماعية. لقد انبثق من المؤتمر ثلاثة مواضيع رئيسية هي مكافحة الفقر؛ وتدابير لتعزيز التنمية؛ والحاجة الى موارد مالية.

وفيما يتعلق بالمسالة الأولى، فإن المناقشة التي أجريت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنسيق الأنشطة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة للقضاء على الفقر أسفرت عن استنتاجات موضوعية ومتوازنة وواضحة. ومكافحة الفقر هي في الدرجة الأولى من مسؤولية الحكومات التي يجب أن تضع الخطط والبرامج الوطنية، وتنفذها وتعززها.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي تعهد بها. وبإمكان الفقر أن يكون موجودا على الصعيد الوطني أو الإقليمي؛ ولكن مصدره كان دوما بطريقة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة ذا أبعاد دولية. ونتيجة لذلك، فإن تنفيذ الخطط والبرامج لمكافحة الفقر يكون تنفيذا أنجح بتنمية التضامن المتزايد، وبقيام التعاون المخلص والجاد، وبالاعتماد على النفس وتحمل المرء لمسؤولياته الكاملة، وبالاعتماد على أسس العدالة الاجتماعية والإنصاف واحترام الآخرين.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصالح التنمية الاجتماعية، يجب أن نسلم بالعمل الذي قام به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأن نشجعهما على مضاعفة الجهود التي يبذلانها. ويجب التوفيق بين القروض الممنوحة ضمن هذا الإطار والحالات الخاصة للمتلقين بغية، منع الفائدة من التراكم بمعدلات هائلة. وينبغي

للمتلقين ألا يصلوا الى طريق مسدود، تعوقهم الديون المتكاثرة بدلا من أن يتمتعو برفاه اجتماعي يسعون الى تحقيقه ويستحقونه بجدارة.

إن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة، وهي المبادرة التي تبرز أولويات الصحة والتعليم والمياه والأمن الغذائي، ينبغي أن تصبح أحد الجوانب التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وعلى الصعيد المؤسسي، فإن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ستوسع قريبا من خلال انتخاب أعضاء جدد. ويجب أن تزود الجمعية العامة تلك الهيئة بالوسائل الضرورية للاضطلاع بولايتها والقيام بدورها.

وبات انخراط المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية اتجاها متناميا. ويأخذ تزايد الالتزام والنشاط للمنظمات غير الحكومية، الى جانب المسؤولية والعمل الحكوميين، في إيجاد تضامن جديد فيما بين الأفراد والشعوب والأمم. وينبغي لهذا الإسهام القيم اليومي على مستوى القاعدة أن يستخدم في المجال الاجتماعي بطريقة ما وبدرجة ما تتسقان مع القدرة السيادية للدول.

ومع ذلك، فإن تعبئة الموارد البشرية والمادية من خلال المنظمات غير الحكومية ليست كافية في حد ذاتها لتلبية الاحتياجات المعرب عنها أو للوفاء بأولويات الشعوب. وهذا يقودني الى السؤال الذي يتكرر طرحه عن الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ البرامج والخطط الاجتماعية الموضوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكجزء من متابعتها. ولقد تضمنت نتائج مؤتمر القمة مبادرة ٢٠/٢٠ التي حددها لاحقا اجتماع أوسلو الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بغية جعلها قابلة للتنفيذ. ويوفر هذا الأمر إمكانية إتاحة الفرصة أمام الجميع للاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفقا لجدول زمني واقعي ودقيق.

ولقد وضع الجدول الزمني ذلك على أساس الموارد المتاحة. ويتعين أن تتبعه تعبئة للموارد الإضافية، وأخيرا تحسن في فعالية الخدمات ونوعيتها.

وتؤيد بوركينا فاصو مبادرة ٢٠/٢٠ وتوافق على المشاركة في خطة رائدة لتنفيذها.

وضمن إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أنشأت بوركينا فاصو لجنة وطنية للمتابعة بين الوزارات برئاسة رئيس الوزراء. وأمام هذه اللجنة ثلاث مهام رئيسية هي ما يلي: رصد التنفيذ المحدد لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على جميع الصعد الوزارية والمؤسسية؛ ووضع مبادرات لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والإسراع بهذا التنفيذ ورصد التنسيق بين مختلف الخطوات المتخذة على الصعيد الوطني.

وتوفر الأمانة الدائمة للجنة هيكلا رسميا للمفاوضات التي أفضت الى وضع برنامج وطني للأنشطة. وبوركينا فاصو، على الرغم من مواردها المحدودة، تستعد لمواصلة عملها عقب عقد حلقة عمل وطنية لزيادة وعي الناس بنتائج مؤتمر القمة.

وإن مكافحة البطالة في المديين القريب والبعيد تتم على أفضل وجه عن طريق اعتماد نهج عالمي يأخذ بعين الاعتبار عوامل مادية واجتماعية ونفسانية. ويتماشى تعزيز القطاعات الاجتماعية لبوركينا فاصو مع رغبتها في بناء مجتمع عادل وموحد مثل المجتمع القائم حاليا الذي يمزق فيه العوز وقانون السوق نسيجنا الاجتماعي. لذلك فإن سياسات التنمية الاجتماعية في بوركينا فاصو تركز اهتمامها على التعليم والصحة والبيئة. والمرأة هي القوة الدافعة في هذا الصدد لأنه لا يمكن إحراز التقدم السريع دون إشراكها في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، وهي مجال تشترك فيه بنشاط كبير فعلا وخاصة بطرق غير رسمية. هذه هي بعض جوانب متابعتنا في بوركينا فاصو لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وأود أن أختتم بالتأكيد على ضرورة تحقيق المشاركة الحقيقية. وتتزايد ضرورة تحقيق تنسيق وتكامل الأنشطة وبرامج التنمية على الصعيدين الحكومي الدولي وغير الحكومي. ويتعين علينا احترام التزاماتنا والأولويات والبرامج المتفق عليها وأن نعمل بدأب حتى لا تتضعضع إرادتنا السياسية وحتى تتم نصرة طموحات شعبنا إلى العدالة والسلام في كنف التضامن.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بعد توليكم الرئاسة، سيدي، أود أن أبدأ بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. لقد أظهرتم فعلا بعض مواهبكم المعروفة في التنظيم

وتحقيق الفعالية، ويتطلع وفدي إلى العمل معكم بتحسين فعالية وصورة الجمعية العامة.

استمع وفدي باهتمام إلى بيان كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ ويؤيد وفدي هذا البيان.

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، قطع قادتنا على أنفسهم التزاما بتحقيق هدف استئصال الفقر في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي بوصف ذلك حتمية بشرية من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الصعيد الدولي اتفق على تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للبلدان والمناطق التي توجد فيها حشود كبرى من الناس الذين يعيشون في فقر وعلى دعم هذه الاحتياجات. فهم الذين يواجهون أشد الصعاب في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكد مؤتمر القمة من جديد حقوق الشعوب في مجالات التعليم والتغذية والمأوى والعمالة والصحة والإعلام وخاصة بغرض مساعدة الناس الذين يعيشون في فقر. وقد التزم قادتنا بتعزيز هدف العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي بوصفهما المسألتين الأساسيتين الأخريين اللتين حددهما مؤتمر القمة.

ويقف العالم اليوم على مفترق طرق تاريخي، وهو يناضل من أجل تحرير نفسه من مواقف وحدود فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد تعيَّن علينا أن نعكس عكسا كبيرا اتجاه بعض أنماط التنمية التي وضعت الدولة وحدها في المركز. إن التناحرات والتنافسات الوطنية التي حددت في الماضي حسب الخطوط الأيديولوجية تسعى إلى اتخاذ هويات ودوافع جديدة. وإن الاهتمام بقضية التنمية، الذي كان كثيرا ما يحدد في سياق البحث عن حلفاء، بدأ يحل محله الآن تشكك مؤسف في جدوى التعاون الدولي من أجل التنمية. ويتجه الاتجاه حاليا على نحو حاسم إلى نمط النمو القائم على القطاع الخاص، وإلى وضع نظام السوق المطلق العنان وحده في مركز المخطط الجديد للأمور.

وفي حين يجري إشعال هذا الحماس في كل أنحاء العالم تولّد التجربة العملية البحث عن نهج يمزج النمو الاقتصادي في العدالة الاجتماعية ودواعي السوق في الاهتمامات الاجتماعية والبيئية وتؤدي إلى اللجوء إلى هذا النهج. ثمة دور مستمر للسياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي في معالجة عيوب وإخفاقات السوق. وإلا عانى الفقراء والضعفاء من الاستبعاد المستمر عن النمو والرخاء بسبب عيوب وظلم السوق.

وفي كل من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جرى التأمل في الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة. كما اعترف بأن عمليات التغيير والتكيف السريعة يصحبها الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي وبأنها تزيد من مخاطر زعزعة الاستقرار والتهميش.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مينوفيس - تريكل (اندورا).

إن أي استراتيجية في الأمد الطويل ينبغي، حتى يُكتب لها النجاح أن تضع الناس في صميم التنمية. إن وضع الناس في صميم عملية التنمية بالغ الأهمية. وقد اعترف بذلك في إعلان ريو وأعيد التأكيد عليه والتوسع فيه في مؤتمر كوبنهاغن. إن تمكين الناس أنفسهم ينبغي أن يكون الاستراتيجية الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل استمرار التقدم البشري. وينبغي أن يتمثل مسعانا في تمكين كل الطبقات والمجموعات المتضررة لا سيما المرأة. ولن يتأتى هذا إلا إذا كفلت بعض الحقوق الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية.

وفي الواقع المعاصر يظل التعاون الدولي ضروريا لتيسير وتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. إن جميع البلدان، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، تحتاج إلى التنمية والاندماج الاجتماعيين. فأسباب الشقاق السائدة قد تختلف باختلاف البلدان، لكن لا يمكن لأي مجتمع أن يزعم أنه مدمج تماما. ويكفي أن ننظر حولنا لنتبين الاستبعاد والتهميش اللذين تعاني منهما قطاعات كبيرة من السكان في البلدان المتقدمة النمو. وهذا يرجع جزئيا إلى النواقص البشرية وعيوب التنظيم الاجتماعي، ويرجع بشكل كبير إلى مقتضيات النهج القائم على السوق.

ولا يمكن التصدي الحقيقي للمسائل الأساسية، مسائل القضاء على الفقر وتوليد العمالة والدمج الاجتماعي، ما لم توفر الموارد الوافية بالغرض وتتوفر إمكانية الوصول غير التمييزي للأسواق والتكنولوجيات الحديثة لتنشيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد الوطني، يتعين على البلدان أن تلتزم بالموارد اللازمة لتأمين حقوق الفقراء وذلك ببناء الهياكل الأساسية وببناء وتعزيز المؤسسات وصياغة السياسات ووضع

استراتيجيات وآليات الرصد والتقييم التي تسمح باستمرار التنفيذ.

لقد عبَّأ الأب الروحي لأمتنا، المهاتما غاندي، جماهير الهند في نضالنا من أجل الحرية. وقد ألهم أمة فقيرة بأن تظفر بحريتها من أقوى امبراطوريات العالم باستخدام وسائل غير عنيفة. وفي الوقت الذي تناضل فيه الهند لكسب حريتها الثانية، وأقصد تحررها من الفقر والمرض والجهل، نعود إلى اتباع المهاتما غاندي وأسلوبه في التعبئة الاجتماعية للشعب. واستراتيجيتنا تتجاوز تماما الحكم التمثيلي فهي تسعى إلى إشراك مزيد من الأفراد من عامة الناس. وخطتنا الخمسية الحالية، وهي الثامنة من نوعها، تنص على أنه

"من الضروري جعل التنمية حركة الناس، وأن تصبح مبادرة الناس ومشاركتهم العنصر الأساسي في عملية التنمية كلها".

وتحقيقا لهذه الغاية قمنا في السنتين الماضيتين بتعديل دستورنا لتوفير مؤسسات ديمقراطية لا مركزية تقوم على المشاركة على صعيد الأرياف بتمثيل قانوني للمجموعات المتضررة اجتماعيا من شعبنا. وقد احتفظت المرأة بثلث جميع المناصب التمثيلية بالانتخاب على الصعيد المحلي. ويعرض مشروع قانون حاليا على البرلمان الهندي للاحتفاظ للمرأة بثلث المناصب التشريعية على صعيد الاتحاد والولاية. ونحن عازمون على أن نجعل الشواغل المتعلقة بالجنسين وحقوق الطفل والمراهقين والشباب في صميم عملية صنع قراراتنا بما في ذلك عملية صنع القرار الاقتصادي. وببداية الخطة الخمسية التاسعة في العام القادم، من المخطط زيادة نفقات الهند على التعليم من النسبة الحالية البالغة ٣,٧ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ في المائة من ذلك الناتج. وبرنامج الحد الأدنى المشترك الذي اعتمدته حكومة الجبهة المتحدة التي شكلت بعد الانتخابات في وقت سابق من هذا العام وضع لنفسه هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٠٥.

وفي كوبنهاغن اعتمد قادتنا وثيقة إبداعية تتضمن التزامات رئيسية بالعمل الوطني والتعاون الدولي. ومن الضروري أن ننشئ جهاز متابعة فعالا لترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال. والمناقشات التي جرت حتى الآن في لجنة التنمية الاجتماعية، والمعلومات التي وفرت للجنة تبين بوضوح أن معظم عمل المتابعة كان على الصعيد الوطني. ولم يتحقق تقدم يُذكر في ميدان التعاون الدولي. وينبغي للجنة في اجتماعاتها القادمة أن تنظر نظرة أشد نقدا لهذه الجوانب. ولا ينبغي السماح بأن يتضعضع التآزر بين العمل الوطني والتعاون الدولي بسبب القيود الداخلية المتبعة في البلدان المتقدمة النمو.

وتوجد حاجة معترف بها بوضوح إلى زيادة الموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية زيادة كبيرة ولهذا مما يبعث على الصدمة بوجه خاص أن نواجه عقب اعتماد هذه الالتزامات الرئيسية بإمكانية أن تبلغ عملية المؤسسة الإنمائية الدولية الحادية عشرة لتجديد الموارد مستويات حقيقية مخفضة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للالتزامات المقطوعة بتسهيل زيادة نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية. وينبغي ألا ينحط الاهتمام العالمي النطاق المشروع بالتنمية الاجتماعية فيصبح مجرد شروط إضافية تفرض من الخارج على البلدان النامية. ولا يمكن النظر إلى برنامج عمل التنمية الاجتماعية في عزلة. فلا يمكن تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية الاجتماعية إلا إذا كان الاقتصاد ينمو نموا سريعا. ويتعين اتباع نهج كلي في تقييم كشف الحساب للنفقات على الخدمات الاقتصادية والنفقات على الخدمات الاجتماعية.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها أن تشترك في عملية المتابعة. وينبغي أن تكون مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مشتركة في عملية المتابعة بطريقة منسقة. وينبغي أن ننظر ليس فقط إلى الحالة في البلدان النامية بل أيضا إلى المشاكل الاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو. ويؤيد وفدي الهيكل الثلاثي للمتابعة، القائم حليا، والمؤلف من لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها اللجنة التنفيذية التي تتحمل المسؤولية الأساسية؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول عن التنسيق؛ والجمعية العامة، المسؤولة عن التوجيه السياسي. ونرحب أيضا بقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لاستعراض عملية التنفيذ.

وبالطبع لا بد للبلدان النامية أن تزيد، من جهتها، توفير الموارد المحلية عن طريق إعادة توجيه النفقات العامة وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن المسألة الرئيسية المتعلقة بالحدود الشاملة للموارد المتاحة لا يمكن تجاهلها. ففي ضوء المستويات المنخفضة لدخل الفرد، لا يمكن تعبئة الموارد الكافية للبرامج المحددة في مؤتمر القمة حتى إذا توفرت أقوى إرادة سياسية وأفضل

سياسات الإنفاق. ومن ثم فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي عن توليد زيادة ملموسة في تدفق الموارد الخارجية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. ويتعين تحقيق ذلك ليس بالوسائل التقليدية فحسب، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، بل أيضا بالتدابير المتخذة في مجالات التجارة والتنمية ونقل التكنولوجيا، باعتراف واضح بأن معدلات النمو المعجل بها والمستدامة في البلدان النامية ستولد بدورها فوائد تجارية وفرص عمالة أكبر للبلدان المتقدمة النمو.

وأعتقد أن بلداننا دخلت، في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعن طريق الأمم المتحدة، في ميثاق رئيسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والتعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية. وقد تجسد هذا الميثاق في نتائج سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات الخمس الماضية. وعلينا أن نكفل المتابعة الفعالة والمنسقة للالتزامات المقطوعة، بما فيها التزامات التعاون الدولي.

السيد البين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أقول في البداية إن وفدي يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا الدائم بالنيابة عن مجموعة ريو.

في العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مؤكدة بالتالي على التنمية الاجتماعية بوصفها عنصرا أساسيا في التقدم الإنساني. وكان التدهور المتزايد في الظروف المعيشية لملايين البشر والانتشار المقلق للفقر والبطالة العناصر التي دفعت إلى النظر في هذه المسألة على أعلى مستوى سياسي. وأكدت نتائج مؤتمر القمة على أهمية اتخاذ إجراء عاجل وحاسم من جانب الحكومات والمجتمع الدولي ككل. والآن تمثل التنمية الاجتماعية أولوية لا يمكن النزاع فيها في جداول الأعمال الوطنية وكذلك في جدول أعمال المجتمع الدولي.

ويوفر إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إطارا للعمل الحكومي على المستويين الوطني والدولي. ومن واجبنا نحن، معشر الدول الأعضاء، أن نفي بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بحرية هناك. وتمشيا مع الالتزام ١ من إعلان كوبنهاغن، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها، تستوعب السياسة الاجتماعية الحالية الجزء الأكبر من ميزانية المكسيك. ومن كل ١٠٠ بيزو تنفقها الحكومة، ينفق ٥٤ بيزو ـ أكثر من النصف ـ على تدابير تحسين الظروف المعيشية للناس والعائلات والمجتمعات. وتشكل النفقات الاجتماعية ٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المكسيك، تشمل سياسات الدعم الاجتماعي كل السكان وتشمل التدابير الخاصة للذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع. وندرك أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لكسر الدائرة المفرغة لسوء التغذية وتردي الصحة والنقص في التعليم وعدم توفر الفرص. والتحدي الرئيسي الذي نواجهه عشية الألفية الجديدة هو تلبية احتياجات حوالي ٢٢ مليون مكسيكي يعيشون في فقر مدقع.

ومن أجل تنفيذ الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن، قبلت المكسيك الضرورة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتغلب على الفقر باتخاذ إجراء قوي، هدفه الرئيسي على المدى القصير هو التخفيف من حدة آثار النواقص، ويرمي على المدى الطويل إلى إيجاد الظروف اللازمة للتقليل المستمر من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

وكما جرى تأكيده في مؤتمر القمة، فإن التغلب على الفقر يرتبط بتحسين التحكم في الموارد وتوسيع المشاركة الاجتماعية في آليات صنع القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، شجعنا على وضع سياسة متكاملة ترتبط بتعزيز الديمقراطية في البلد. وقد أعلن الرئيس زيديو في التقرير الحكومي الثاني أن الجهود التي تبذل على نحو منفصل، على أساس نهج متكامل وفيدرالي، في مجالات التغذية والصحة والتعليم الأساسي يجري تنسيقها في برنامج أكثر تماسكا وفعالية. وستواصل حكومة المكسيك اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة.

وكانت دراسة موضوع التنمية الاجتماعية من منظور عريض القاعدة ومتكامل من أهم منجزات مؤتمر القمة. فهي تؤكد على العلاقة المباشرة بين تعزيز المساواة في الفرص والنمو الاقتصادي والسياق الاقتصادي الدولي. وقد سلمنا بأن التنمية الاجتماعية هي مسؤولية كل بلد، وقبلنا بأن تحقيقها يقتضي أن يبذل المجمع الدولي جهدا جماعيا أقوى.

وفي هذا السياق، فإن إسهام منظومة الأمم المتحدة أمر حاسم. ويتعين على وكالات المنظومة أن تدرج

الأهداف المتفق عليها في كوبنهاغن في كل أنشطتها، بهدف إعطاء الدعم الفعال للحكومات في ترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وبرامج ملموسة.

وعلى المستوى الحكومي الدولي، يجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل، بتوقيت جيد، متابعة تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في المؤتمر. وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة هامة في إحداث تغيير جوهري في طبيعة لجنة التنمية الاجتماعية بإعطائها دورا مركزيا في متابعة تنفيذ الاتفاقات التي أُبرمت في كوبنهاغن.

وتعزيز ولاية اللجنة، بالإضافة إلى وضع أساليب عمل جديدة وعقد اجتماعات سنوية وزيادة عدد أعضاء اللجنة واعتماد برنامج متعدد السنوات يتناول جميع القضايا الواردة في اعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، قمين بأن يتيح للجنة متابعة تنفيذ هذه الالتزامات بفعالية وعلى نحو متكامل وواسع النطاق. وستوفر اللجنة محفلا مناسبا لتبادل الخبرات الوطنية وتقييم الانجازات والعقبات ووضع التوصيات الموضوعية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. وقد شجع تشكيل أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات في إطار المنظومة على قيام تنسيق أكبر وتقديم إسهام إيجابي في هذا الجهد.

وكما ينص إعلان كوبنهاغن، يجب أن يكون الإنسان محور التنمية، وفي هذا السياق، يجب أن يكون الاقتصاد موجها لتلبية احتياجات جميع أعضاء المجتمع. ويجب أن نعطي أعلى الأولويات للنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين ظروف الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع. إن التنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية هي أحد الأهداف الرئيسية التي حددها المؤتمر. وحكومة المكسيك تكرر اليوم التزامها بهذه القضية الأساسية.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعادت الجمعية العامة في دورتها الخمسين التأكيد من جديد على الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول أو الحكومات في كوبنهاغن، وقررت إيلاء أعلى الأولويات للسياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى النهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين ظروف الانسان، على أساس مشاركة الجميع مشاركة كاملة. وأكدت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ على الأهمية البالغة للعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وخصصت لمنظومة الأمم المتحدة هذا الدور المحدد لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الوافي الذي يحدد فيه التقدم المحرز حتى الآن والمبادرات التي اقتُرح القيام بها لتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ويسرنا أيضا أن متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تجري مناقشتهما والنظر فيهما في جلسة عامة. وشواغلنا العامة إزاء هذه المسألة عبَّر عنها إلى حد كبير ممثل كوستاريكا في البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧. وأود أن أتوسع بشأن بعض القضايا المحددة التي تهم بنغلاديش وأقل البلدان نموا.

نتذكر جميعا أن الجمعية سلَّمت في العام الماضي بأن تنفيذ اعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، يحتاج إلى موارد مالية إضافية وتعاون أكثر فعالية في مجال التنمية ومساعدة إنمائية أكبر. ووافقت الجمعية أيضا على الرأي بأن إجراء تخفيض كبير في الدين سيكون ضروريا لتمكين البلدان النامية من تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، عل النحو المبين في الالتزام ٩ من الإعلان والفقرة ٩٠ من برنامج العمل. إن عبء الدين الواقع على كاهل العديد من أقل البلدان نموا، لا سيما في افريقيا، لا يمكن تحمله. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات لتخفيف عبء الدين عن هذه البلدان، فإن التدابير لا تزال غير كافية على الاطلاق.

اننا نعترف بارتياح بأن مبادرة ٢٠/٢٠ الهامة، التي أقرتها قمة كوبنهاغن، أيدتها أيضا الجمعية العامة وكررت توكيد أهميتها. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أنه في اجتماع عقد مؤخرا في أوسلو جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ هذه المبادرة الهامة وتطبيقها على الصعيد العالمي. ونحن نشيد بحكومتي النرويج وهولندا على تنظيمهما ذلك الاجتماع، الذي وضع إطارا وحدد طرائق لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠. ونعتقد أنه ينبغي لمبادرة ٢٠/٢٠ أن تركز بصورة رئيسية على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية بفعالية وكفاءة للفقراء والمحرومين وسائر قطاعات مجتمعنا الضعيفة.

ويشجعنا أن نلاحظ أن لجنة التنمية الاجتماعية دعت المجتمع الدولي إلى السعي لحشد موارد مالية إضافية كافية ويمكن التنبؤ بها للإسهام في القضاء على

الفقر. وأثناء المناقشات في باريس في عام ١٩٩٠ بشأن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وفيما بعد في مؤتمرات دولية عديدة، أعرب شركاؤنا في التنمية عن التزامهم بتقديم ٠,١٥ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. ومن دواعي القلق أن بلدانا قليلة فقط بلغت الهدف. ونحن نحث الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم في هذا الصدد.

ونحن نتطلع إلى نتائج الدراسة التي سيضطلع بها الأمين العام مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف عن أثر برامج التكيُّف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستبين هذه الدراسة طرق ووسائل مساعدة البلدان التي تطبق برامج التكيُّف الهيكلي، على خلق ظروف مواتية للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، نذكّر بمفهوم التنمية ذات الوجه الإنساني، ونحن مقتنعون بأن هذا المفهوم لا يزال مهما وصحيحا للعديد من بلداننا.

وعلى الصعيد الدولي، قدَّمت بنغلاديش مقترحات لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأحد المقترحات يتمثل في إنشاء قوة عمل رفيعة المستوى يشكلها الأمين العام بالتشاور مع رؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بغية جعل المنظومة المتعددة الأطراف بأسرها أكثر استجابة للحرب ضد الفقر. وستهدف قوة العمل أيضا إلى تحقيق تنسيق مناسب بين الأمم المتحدة وهذه الهيئات وإدخال الشفافية في عملها. ويمكنها أيضا أن تسهم في وضع إجراءات تمكن البلدان النامية من المشاركة مشاركة نشطة في عمليات صنع القرار في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وكان مقترح بنغلاديش الثاني إنشاء لجنة مستقلة. واقترحت بنغلاديش أن تتضمن هذه اللجنة شخصيات بارزة بقيادة رئيس مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واقترحت أن تقدم اللجنة توصيات بشأن قضايا مثل إلغاء الديون غير المسددة، وإعطاء وجه أكثر إنسانية للتكيُّف الهيكلي والوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددت في عام ١٩٨١ في مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا. وتدرس أيضا تنفيذ برنامج العمل في هذه البلدان.

وتجاوبا مع مساعينا، أبلغنا الأمين العام بأنه قدم إلى المدراء التنفيذيين للوكالات المتخصصة سلسلة من المقترحات لإنشاء قوى عمل مشتركة بين الوكالات تهدف إلى تقديم دعم منسق أقوى للعمل، على المستوى القطري، في مجالات تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ووصول الفقراء إلى الأصول الإنتاجية والعمالة وخلق ظروف تمكن من استئصال الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، أفاد أيضا بأنه يسعى شخصيا، مع رؤساء هذه المؤسسات، الى الحصول من مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، على المشاركة والتعاون الوثيق، وأنه عازم على إبقاء التقدم الذي يحرز قيد الاستعراض الدقيق من خلال لجنة التنسق الإدارية.

ونظرا للتهميش المتزايد لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية، وهو من النتائج المحددة للعولمة والتحرر، استرعت بنغلاديش نظر الرئيس الحالي لمجموعة الدول السبع الى شواغل أقل البلدان نموا. وقد شعرنا بأنه من المناسب أن نفعل ذلك لأن معظم الجهود التي نبذلها من أجل التنمية، ولا سيما التنمية الاجتماعية، تتأثر تأثيرا خطيرا بالتناقص المتواصل في الدخل القومي من التبادل التجاري. واستجابة لهذا، أكد رئيس مجموعة الدول السبع لرئيس وزراء بنغلاديش أن المجموعة ستعمل مع أقل البلدان نموا في الجهود التي نبذلها لمواجهة تحديات التنمية. ومن دواعي ارتياحنا الشديد والتشجيع الكبير لنا إعراب مجموعة الدول السبع في البيان الاقتصادي الذي أصدرته في قمة ليون عن التزامها الصارم بمواصلة إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي.

> "بالاستعانة بنطاق كامل من أدوات السياسة العامة ذات التأثير على التنمية". (A/51/208، المرفق الثاني، الفقرة ٣٧)

لقد التزمت بلدان المجموعة بتعزيز وصول أقل البلدان نموا الى أسواقها. كما شجعت البلدان الأخرى المتقدمة النمو والنامية على اتخاذ تدابير مماثلة.

وأود أن أشير بإيجاز الى الإجراء الذي اتخذته بنغلاديش على الصعيد الوطني لتنفيذ برنامج العمل. فقد حددت الحكومة وزارة التخطيط كمركز تنسيق لتنفيذ برنامج العمل، الذي يتضمن استئصال الفقر باعتباره أحد الأهداف الرئيسية. أما مكونات التنفيذ فيجري توزيعها على الوزارات والدوائر والوكالات الحكومية المختصة.

ويجري التسليم بدور المجتمع المدني على وجه الخصوص، والواقع أن بعض أعضائه يدعون للمشاركة في المشاورات فيما بين الوزارات لكي يتسنى لنا التعرف على آرائهم ومدخلاتهم فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

وعلى الصعيد الإقليمي، بدأت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي برنامج التخفيف من حدة الفقر وفقا لإعلان داكا الصادر عام ١٩٩٣ بشأن استئصال الفقر. ووفقا لهذا البرنامج، تشكل لجنة تقييم على مستوى المقاطعة، هي لجنة الوكلاء والمنتفعين من استئصال الفقر على مستوى المقاطعة، لكي تقيّم ثم تنسق في نهاية المطاف كل المشاريع الجارية للتخفيف من حدة الفقر. ومن بين بلدان المنطقة الستة التي انضمت الى المشروع حتى الآن، تولت سري لانكا وبنغلاديش تحديد البرامج والبدء فيها في مقاطعة نموذجية واحدة.

وهناك نحو ٥٠ وكالة تعمل في المقاطعة النموذجية على المستوى الميداني. وقد بدأ بتنسيق عملها تحت إشراف وزارة التخطيط. والمشروع، الذي يصمم تمشيا مع خطة الـ ١٥ سنة للمنظور التشاركي في بنغلاديش، يدعو الى اتباع نهج موحد ومتكامل لتناول الفقر المدقع في المقاطعة على مستوى القاعدة.

وأود أن أرحب بالمبادرة الهامة بعقد مؤتمر قمة للائتمان الصغير في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٧، تهدف الى مساعدة ١٠٠ مليون أسرة على التغلب على الفقر بحلول عام ٢٠٠٥. ونحث كل البلدان المشتركة في استئصال الفقر على أي مستوى أن تشترك في هذه القمة. وقد تم التسليم في مؤتمر القمة الاجتماعية بأن إتاحة الائتمان الصغير، وبخاصة للمرأة، أداة هامة للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، تفخر بنغلاديش بأن تشارك المجتمع الدولي تجربته مع مصرف غرامين.

وأخيرا، أود أن أكرر أن التنمية الاجتماعية التزام يفرضه الميثاق على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشير مقدمة الميثاق مرارا الى التنمية الاجتماعية والمستويات الأفضل للحياة في ظل حرية أكبر. كما تتضمن المقدمة التزاما واضحا باستخدام الآليات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب. وعندما وضع الآباء المؤسسون للأمم المتحدة الميثاق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اهتموا بأسس السلام الدائم. فلنعمل معا على ترجمة عمق بصيرتهم الى واقع.

السيد إنخاسايخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أولا أن يضم صوته الى ممثل كوستاريكا في البيان الذي أدلى به في وقت مبكر اليوم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعلق منغوليا أهمية خاصة على النظر في جلسة عامة في البند ٤٥ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". ونرى أن هذا يحافظ على زخم مؤتمر القمة، وهو من أكبر اجتماعات زعماء العالم، وقد توجه التزامهم الجماعي بمكافحة الفقر وتهيئة العمالة المنتجة وتعزيز التكافل الاجتماعي. ونعتقد أن النظر في هذا البند يدعم أيضا التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية ومتابعتهما متابعة موحدة ومنسقة، جنبا الى جنب مع نتائج المؤتمرات الكبرى الأخرى التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات ذات الصلة.

إن عقد هذه الاجتماعات يضع المسائل المتعلقة بالرفاهية الإنسانية على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي. وكما أكد السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام، بكل حق في بيانه أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن المشاكل الاجتماعية التي كان من المستطاع قبلا احتواؤها داخل الحدود، تنتشر الآن الى مختلف أنحاء العالم. وبعد أن كانت الحكومات الوطنية مسؤولة عنها تماما، أصبحت تلك المشاكل عالمية النطاق وتتطلب اهتماما عالميا.

وزيادة التوعية العالمية بأن المشاكل الاجتماعية من المصادر الرئيسية للتوتر، وبأنها تحفل بالأخطار المتزايدة، التي تتمثل في تمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي داخل الدول وفيما بينها، قد أدت الى التعهد بالتزامات محددة. وقد حان وقت ترجمة هذه الالتزامات الى إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي. وبعد دراسة تقرير الأمين العام، يود وفد بلدي أن يبدي عدة ملاحظات على الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي لتنفيذ نتائج القمة الاجتماعية.

وبالنسبة للتعديلات المؤسسية، فإن لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها جزءا من العملية الحكومية الدولية التي تتكون من ثلاثة مستويات، عُهد إليها بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج القمة. وقد تعززت اللجنة من خلال زيادة عدد أعضائها، وعقد اجتماعات سنوية وإقرار ولايتها من جديد. ونحن نرحب

باعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٧ ٢٠٠٠، الذي يهتم بالمسائل الجوهرية للقمة، بالإضافة الى الأخذ بأساليب عمل ابتكارية مثل تشكيل أفرقة خبراء وإجراء حوار باشتراك مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والوفود الحكومية.

ولكي يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من توفير التوجيه العام والتنسيق على مستوى المنظومة في مجال تنفيذ نتائج القمة، فمن الأهمية بمكان مراعاة اتساق برامج العمل المتعددة السنوات والتنسيق فيما بينها في كل لجان الأداء ذات الصلة، وتحاشي الازدواجية في العمل. وفي هذه الصدد، يتطلع وفد بلدي الى الحصول في وقت مبكر من العام المقبل على تقرير الأمين العام الى المجلس الذي يحتوي على معلومات شاملة عن ولايات اللجان التنفيذية وأفرقة وهيئات الخبراء، وعن تكوينها ومهامها وأساليب عملها.

أما دور الجمعية العامة فيكمن أساسا في صياغة السياسات واستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة بشكل عام. ومن المشجع أن نلاحظ أن كل اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها لجنة التنمية المستدامة ولجنة مركز المرأة واللجنة الاحصائية، وكذلك اللجان الإقليمية، ما فتئت تضطلع بمبادرات هامة لدعم تنفيذ الأهداف التي تم تحديدها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد أقول إن تنفيذ قرارات مؤتمر القمة يستدعي وجود التزام سياسي حقيقي من جانب المجتمع الدولي بزيادة الموارد المخصصة للتنمية البشرية المستدامة زيادة ملموسة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعبئة موارد مالية اضافية للتنمية الاجتماعية يمكن أن تتحقق حتى وإن كان ذلك - وباستخدام المصطلح الذي شاع ترديده بين العامة "في حدود الموارد المتاحة" - عن طريق جملة أمور منها إدخال خطط مبتكرة واستخدامها على نطاق أوسع - مثل الصفقات البديلة للتكيف الهيكلي المسؤول اجتماعيا، ومفهوم الـ ٢٠/٢٠، ومقايضة الدين، مقابل التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يطلب فيه الى الأمين العام أن يعد تقريرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن جميع جوانب الأفكار الجديدة والمبتكرة لاستدرار الأموال للالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا.

وبغض النظر عن استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتعبئة موارد جديدة واضافية، يود الوفد المنغولي أن يؤكد على مدى أهمية أن تقوم البلدان المانحة التي لم تف بعد بالتزامها بهدف الـ ٠,٧ في المائة باحترام هذا الالتزام الذي طال انتظاره.

وإيجاد حل فعال وموجه نحو التنمية ودائم لمشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية، وذلك عن طريق جملة أمور منها تخفيف والغاء هذه الديون، لا شك سيساعد على تحرير الموارد لاستثمارها في التنمية الاجتماعية. ولعلي أضيف أن التقييم الواقعي للأسباب السياسية والاقتصادية الكامنة وراء تضاعف عبء الدين ينبغي وضعه في الاعتبار عند معالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك يرى وفد بلدي من المفيد إدخال مجموعة من عوامل القابلية للتأثر في المعايير التي تحدد ما اذا كان عبء دين بلد ما يمكن تحمله، وهي فكرة يطورها حاليا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشير اليها الأمين العام أيضا في الفصل الخامس (زاي) من تقريره.

إن الفقر يعني، ضمن ما يعني، ضياع الفرص - فرص الحصول على التعليم والتدريب الكافيين والوصول المنصف الى الموارد الانتاجية. إلا أن مشكلة الفقر بالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان النامية مشكلة أكثر حدة الى ما لا نهاية. مشكلة تصل الى حد اليأس والقنوط والكآبة. أما الحلول فيجب التماسها من خلال العمل التعاوني على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية تحديد مقاصد وأهداف مقيدة بإطار زمني للحد بصورة ملموسة من الفقر عموما، واستئصال الفقر المدقع في سياق وطني على نحو ما نص عليه برنامج عمل كوبنهاغن.

لقد أيدت منغوليا القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر في عام ١٩٩٦، وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وسيكون من المنطقي أن يستكمل العمل الوطني باستراتيجية عالمية ذات أهداف محددة زمنيا لمكافحة الفقر. ومن هذا المنطلق، ووفقا لقرار لجنة التنمية الاجتماعية د - ١/١٩٩٦ بشأن استراتيجيات واجراءات للقضاء على الفقر، نتوقع أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام عن الاجراءات التي ستتخذها منظومة الأمم المتحدة إعدادا لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء

على الفقر، اقتراحا بأنشطة محددة لكل سنة من هذا العقد بغية تسهيل متابعة هذه الأنشطة وتقييمها.

وإذ أنتقل الى أنشطتنا على الصعيد الوطني، أود أن أبين أنه بعد مؤتمر القمة مباشرة، كلفت اللجنة التحضيرية الوطنية التي يرأسها وزير مسؤول عن السياسة الاجتماعية، بولاية مجددة لضمان تنسيق متابعة المؤتمر على مستوى الدولة. وفي ضوء الحاجة الملحة الى وضع وتنفيذ استراتيجية موجهة بعناية نحو القضاء على الفقر الذي يعد ظاهرة جديدة نسبيا في بلدي، اعتمدت حكومة منغوليا في عام ١٩٩٤ برنامجا لتخفيف الفقر. ذلك أن الكثير من المشاكل الاجتماعية أصبحت حادة، كما ظهرت بعض المشاكل الجديدة مع دخول منغوليا عملية الانتقال من التخطيط المركزي ونظام الضمان الاجتماعي المدعوم من الدولة، الى الاقتصاد السوقي المتفق مع ترتيبات الأمان الاجتماعي الخاصة به.

وقد كشفت دراسة للظروف الاجتماعية في منغوليا، أجريت قبل صياغة برنامج تخفيف الفقر، أن الفقر تزايد زيادة هائلة منذ عام ١٩٨٩، ووصل في أوائل عام ١٩٩٣ الى أبعاد مزعجة. فبالنسبة لدخل الفرد تم تصنيف ٢٦ في المائة من السكان على أنهم فقراء، من بينهم ٦ في المائة يعيشون في فقر مدقع. ووجد أن الفئات المستضعفة بصفة خاصة هي الأطفال الذين يعولهم أحد الأبوين، أو من هم بلا أب أو أم، والمعوقون، والمسنون، والأسر التي ترأسها امرأة وتضم عددا كبيرا من الأطفال. وبينما ترتفع نسبة الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء فإن الحالة بلغت حد الخطورة في الأخيرة التي تعد الدعامة الأساسية لاقتصاد البلد. ووجد أيضا أن الفقر له أثر سلبي ملموس على المرأة، وهذا يرجع جزئيا الى الزيادة السريعة في عدد الأسر التي ترأسها المرأة. والواقع أن ٧٢ في المائة من رؤساء الأسر التي يرأسها أحد الأبوين، ومعظمهم من الإناث، يعيشون تحت خط الفقر الرسمي، وهذا يعني ببساطة عدم الوصول، أو الوصول المحدود، الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمرافق الصحية والمأوى والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية.

والهدف الشامل من برنامج تخفيف الفقر هو تخفيض عدد من يعيشون في فقر من ٢٦ في المائة الى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وهو يركز على تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة، على الصعيدين المركزي والمحلي، فيما يتعلق بادارة السياسة العامة ورصد الفقر؛ والنهوض بتنمية الموارد البشرية بتوفير امكانية أفضل للوصول الى فرص الرعاية الصحية والتعليم؛ وتخفيف الفقر في المناطق الريفية، وتطوير وتعزيز الشبكة الأساسية للأمان الاجتماعي، وذلك في جملة مسائل أخرى. وثمة تركيز خاص ينصب على توليد الدخل وتشجيع فرص العمل فيما بين أصحاب القطعان الصغيرة وقطاع الماشية بوجه عام. وفي محاولة لرفع دخل فقراء الريف يستهدف برنامج تخفيف الفقر إعادة هيكلة الاقتصاد الريفي عن طريق تنمية السوق ورفع مستوى البنى التحتية الأساسية، واستهداف أشد الأسر فقرا بخطط خاصة لتوفير القروض والرعاية الاجتماعية، والنهوض بالصناعات الريفية الصغيرة في مجال التجهيز الزراعي والأنشطة غير الزراعية.

وهذا البرنامج لا مركزي ومعظم أنشطته تنفذ على المستويين المحلي والشعبي إما من قبل الحكومات المحلية مباشرة أو من خلال المنظمات والتعاونيات غير الحكومية. ولضمان تنسيق أنشطة البرنامج على الصعيد الوطني، تم انشاء لجنة لتخفيف الفقر تتألف من ممثلين عن الوزارات القطاعية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وهذه اللجنة تضطلع بأنشطتها بالتعاون الوثيق مع مركز التنسيق الوطني لمتابعة نتائج مؤتمر القمة.

يتضح من تقرير الأمين العام أن ما يقرب من ١٠٠ مركز للتنسيق تم انشاؤها على المستوى الوطني لكفالة تنفيذ الأهداف الأساسية للقمة الاجتماعية وثبت أن انشاء ثلاث أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وهي فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية وفرقة العمل المعنية بالعمالة وموارد العيش المستدامة، وفرقة العمل المعنية بالبيئة المؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كان فعالا في تزويد الحكومات الوطنية، في تنفيذها لأهداف القمة، بدعم ومساعدة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، عن طريق المنسقين المقيمين.

ختاما، أود أن أعرب عن صادق أمل وفد بلدي في أن تسهم المداولات الجارية حاليا بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في توليد الارادة السياسية المتجددة على الصعيدين الوطني والدولي، لبلوغ أهداف التنمية البشرية المستدامة.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أبرم المجتمع الدولي بشكل مفصل عقدا اجتماعيا جديدا على

المستوى العالمي ولد أملا متجددا لدى الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. وكان نقطة تحول في تاريخ البشرية من أجل تنمية محورها الإنسان مع التزام جاد بإيلاء التطور الاجتماعي الأولوية القصوى وجعل الإنسان في مقدمة التنمية العالمية.

وخلال مؤتمر القمة تعهد زعماء العالم بضمان الرفاه الشامل والتقدم الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين بينما وضعوا سياسات شاملة وتدابير تكفل تحقيق الهدفين المذكورين. وفضلا عن ذلك، فإن الجمعية العامة، كي تترجم تلك الوعود الى واقع عملي، أكدت في دورتها الخمسين، جملة أمور منها ضرورة توفر الإرادة السياسية القوية المتجددة على المستويين الوطني والدولي للاستثمار في الشعوب ورفاهها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وكررت مجددا نداءها لحكومات العالم بأن تفي بالتزاماتها المقطوعة في مؤتمر القمة.

وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني، وضعت الحكومة الكورية في أوائل هذا العام إطارا للرفاه الوطني للقرن الحادي والعشرين. وهذه الخطة العامة ترمي الى تحقيق مستوى معيشة أعلى لجميع الكوريين لضمان حياة مستقرة وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والخدمات التي تكفل الرفاه وتحسين نظام التأمين الاجتماعي. وإعداد استراتيجيات وبرامج متوسطة المدى لتحقيق هذا الإطار يوشك على الاكتمال.

علاوة على ذلك، تؤكد حكومة بلدي بشكل خاص على احتياجات المجموعات الضعيفة، مثل المعوقين، في عملية التنمية الاجتماعية، وذلك اقتناعا منها وبشكل تام بأن المجتمع القوي المزدهر بشكل حقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتمكن كل الأفراد، بصرف النظر عن أوجه حرمانهم من الناحية البدنية أو العقلية، من ممارسة حياة تتسم بالسعادة والكرامة قائمة على الاستقرار والمساواة.

في ذلك السياق كان من دواعي شرف جمهورية كوريا هذا العام أن تكون أول متلقية لجائزة فرانكلين ديلانو روزفلت الدولية للمعوقين اعترافا بالتقدم الجدير بالذكر الذي أحرزه بلدي صوب الوفاء ببرنامج عمل الأمم المتحدة العالمي فيما يتعلق بالمعوقين. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الخالص للأمين العام على رسالة التهنئة التي بعث بها الى رئيس جمهورية كوريا في تلك المناسبة. وقد عمم نص كل من خطاب قبول الرئيس كيم ورسالة الأمين العام بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة.

وإذ أنتقل الى تدابير متابعة الالتزام بالتعاون الدولي الذي قطعه وفد بلدي خلال مؤتمر القمة، نؤكد مجددا تعهدنا بالسعي الحثيث في بذل كل الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف. لقد وضعت حكومة بلدي هدفها لا لتوسيع نطاق مساعدتنا الإنمائية الرسمية بطريقة تتناسب مع قوة كوريا الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا لتوفير تدريب فني لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ فرد من البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠. وكخطوة أولى في عملية التنفيذ، زدنا هذا العام معونتنا في شكل منحة بنسبة ٢١ في المائة وقدمنا تدريبا فنيا لـ ١ ١٠٠ فرد. وفي العام المقبل، سنزيد المعونة في شكل منح بنسبة اضافية قدرها ٣٠ في المائة وسندعو ١ ٢٠٠ فرد من البلدان النامية للتدريب.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/348، يوفر استعراضا عاما جيدا للوضع الذي وصلنا إليه فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة في السياق الأوسع نطاقا، وتنفيذ القرار ١٦١/٥٠ في سياق أضيق. ويعتقد وفد بلدي أن التقدم المذكور في التقرير، وبشكل خاص، وضع إطار ملائم داخل منظومة الأمم المتحدة، يمثل خطوة مبدئية إيجابية في الاتجاه الصحيح. وبينما سنواصل بشكل نشط بذل جهودنا نحو تنفيذ النتائج سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي، يود وفد بلدي أن يبرز أربعة مجالات محددة ينبغي إيلاؤها اهتماما خاصا في عملية التنفيذ.

أولا، يجب تحقيق سياسات ومشاركات متماسكة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمانحين إذا ما أريد تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية المختلفة، بما في ذلك القمة الاجتماعية. ثانيا، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تسهل تنفيذ نتائج المؤتمر على مستوى البلد وذلك، في جملة أمور، عن طريق بناء القدرات الوطنية. ثالثا، يجب إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل فعال عند تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. رابعا، يجب كفالة مشاركة المجتمع المدني وسائر العناصر الفاعلة المعنية - وبخاصة المنظمات غير الحكومية - مشاركة نشطة أكثر في تخطيط ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني، وكذلك كفالة الحد الأقصى من مشاركتها في عملية الأمم المتحدة المتعلقة بمؤتمر القمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن التنمية التي تجعل الانسان محورها ينبغي أن تظل - في سعينا لتحقيق التقدم العالمي - أولويتنا القصوى. وغني عن البيان أن التنمية التي تجعل الانسان محورها تعتمد على ثلاثة عوامل لا غنى عنها ومترابطة بشكل وثيق: حماية حقوق الإنسان الأساسية، والمشاركة الديمقراطية من جانب جميع قطاعات المجتمع، وتعزيز الرفاه الاجتماعي والمساواة.

وجمهورية كوريا ستواصل الوفاء بنصيبها في التبرعات لتحقيق التنمية التي تجعل الإنسان محورها، وستسعى الى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في الوقت الذي يتولى فيه الرئاسة السفير مينوفيس تريكيل.

في العام الماضي اجتمعنا هنا في الجمعية العامة للإشادة بالنجاحات التي حققها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. واليوم نجتمع هنا لإجراء أول تقييم للمبادرات التي تتخذ لتنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر.

وتتوافق ملاحظاتي مع البيانين الممتازين اللذين استمعنا إليهما للتو من مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو، واللذين توافق عليهما شيلي موافقة كاملة. وأود أن أشيد بصفة خاصة بالكلمات الرقيقة التي وجهتها السيدة اميليا كاسترو دي باريش إلى شيلي.

وكما أشارت وفود أخرى، يمثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن عقدا اجتماعيا جديدا على المستوى الدولي. كما يمثلان أهم التزام مرحلي في تاريخ المجتمع الدولي بجعل مكافحة الفقر والبطالة والابعاد الاجتماعي الهدف الرئيسي للقرن الحادي والعشرين. إن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية، وبصفة خاصة احتياجات أشد الطبقات فقرا، يجب أن يكون مقياس التقدم في مجتمعاتنا. وتوافق الآراء الدولي الكبير هذا يتجسد في القرار الخاص بأن يكون تحقيق التنمية الاجتماعية في بيئة مستدامة والنمو في ظل الإنصاف والمساواة بين الجنسين التحدي الرئيسي في عصرنا الحالي. ولتحقيق هذا الهدف وضعنا ١٠ التزامات أساسية ومهمتنا اليوم هو أن نترجمها إلى واقع عن طريق أنشطة وتدابير ملموسة تتخذ على جميع المستويات. وقد أعرب مؤتمر القمة الاجتماعية عن الإرادة السياسية في اغتنام الفرصة التي أتيحت للعالم بعد انتهاء الحرب الباردة للعيش في مناخ جديد وللتغلب على التعصب الايديولوجي القديم وتناحرات سياسات القوة التي كانت تعوق التضامن الدولي الحقيقي ولا تخدم إلا المصالح الذاتية الإنانية.

والتزامات مؤتمر القمة الاجتماعية فتحت الباب لمرحلة جديدة من التعاون بين الأمم القائم على أساس شعور الفرد بالأمن فيما يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية والثقافية. وعند تنفيذ هذه الالتزامات علينا أن نحرص على ألا نزيف تلك الأهداف النبيلة ذلك لأنه في ميدان التنمية يحل اليوم محل الحرب الباردة، سلم بارد يتسم بعدم الحساسية واللامبالاة داخل الأمم وفيما بينها.

والدليل الواضح على ذلك هو أن المجتمعات المتقدمة النمو دخلت في حلقة المراجعة الذاتية والشعور بانعدام الأمن التي تجعل موقفها إزاء المحرومين في داخلها وفي البلدان الأخرى أكثر صرامة. ولسوء الطالع يظهر موقف مماثل في القطاعات الغنية في البلدان النامية إزاء الفقراء في مجتمعاتهم ويبدو أن برودة المشاعر أصبحت القاعدة السائدة اليوم في عالم يتسم بالشمول والتنافس.

أود في هذه المناسبة أن أبحث موضوعا له أهمية خاصة في رأيي وسأتناول في سبيل ذلك ١٠ نقاط. وأشير هنا إلى أثر مؤتمر القمة الاجتماعية على عمليات الأمم المتحدة وعلى النظام التعددي بصفة عامة. ويمكننا أن نقول بارتياح إن مؤتمر القمة أسهم إسهاما هاما في إحياء وتعزيز القطاع الاجتماعي وأن تنفيذ قرارات مؤتمر التنمية الاجتماعية أصبح حافزا ديناميا لإصلاح وتعبئة المنظومة بأكملها. ومع ذلك أود كما قلت أن أطرح ١٠ نقاط محددة.

أولا، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو جهاز التعاون الأساسي في الأمم المتحدة، بالقضاء على الفقر واعتبر هذا الالتزام أولويته الأولى. ونتيجة لذلك كلف حوالي ١٣٠ من المنسقين المقيمين بتقديم المساعدة للحكومات للتعاون في إعداد وتنفيذ سياساتها في مكافحة الفقر. وأعلن السيد جيمس غوستاف سبيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التزاما منه بالقضاء على الفقر، ينبغي أن يكون مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالنسبة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومثل صندوق

الأمم المتحدة للسكان بالنسبة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة. وبعبارة أخرى لدينا الآن وجود تشغيلي واضح للأمم المتحدة على المستوى الوطني والمحلي، وهنا تتحول أهداف مؤتمر القمة إلى واقع.

وفي هذا الصدد كان قرار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ١٩٩٦ ببدء المبادرة الخاصة باستراتيجيات القضاء على الفقر، التي تتضمن اليوم ٦٤ برنامجا للدعم، عملا قيما جاء في الوقت المناسب في سياق الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأكثر من ٨٠ بلدا في متابعته لالتزامات مؤتمر القمة.

ثانيا، اتخذنا خطوة هامة في تناول المشكلة التاريخية المتمثلة في الافتقار إلى التنسيق - بل ووجود عداوة - بين المنظمات المختلفة في أسرة الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن إنشاء أفرقة العمل الأربع المعنية بالعمالة وموارد العيش المستدامة، وبالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وبالبيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمرأة، يعتبر خطوة هامة في هذا الصدد. وبعد عدة سنوات من الخبرة هنا في الأمم المتحدة، يمكنني القول بأنها خطوة مدهشة بعد أن كنا قد تعودنا على المقاومة الغريزية التي تتلقى بها البيروقراطيات في الوكالات والبرامج وفي الأمانة العامة فكرة العمل سويا دون التفكير فيمن سيكون قادرا على ادعاء الفضل في ذلك. والواقع أن النتائج الأولى لكل فرقة عمل من الأفرقة الأربع مشجعة. وإذا ما حققت هذه الأفرقة النجاح في عملها فستكون قد أسهمت إسهاما هاما في العمل التنسيقي الذي يعد مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، أعيد تنشيط لجنة التنمية الاجتماعية. وكما نعرف جميعا كان مؤتمر القمة ضروريا، خاصة بعد أن نسينا تماما الآثار السياسية للمسائل الاجتماعية. وفي أوائل هذا العقد - وأقول ذلك مع الأسف، حيث إنني أقدر لجنة التنمية الاجتماعية - كانت تلك الهيئة تقبع في خمول هادئ داخل المنظومة، وتناقش أمورا هامة دون أن يكون لها أي نفوذ حقيقي في أعمال الأمم المتحدة ككل. والحقيقة الملموسة اليوم هي أنه أصبح لهذه اللجنة، بفضل القمة الاجتماعية، برنامج عمل جديد وديناميكية جديدة.

رابعا، قدم مؤتمر القمة دعما سياسيا هاما للمهمة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وذلك بإيجاد منظور حديث للعلاقة بين النمو، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد فرص للعمالة. وأدى ذلك إلى وضع التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال والعاملين في المسار السليم صوب مواقف معاصرة ومبتكرة وخلاقة فيما يتعلق بالصلات التي تربط بين المجتمع والأمن والعمالة. وعندما يرى كثيرون من رؤساء الدول أن توفير العمالة يعتبر أولوية وطنية، فيجب على منظمة العمل الدولية أن تتحمل مسؤوليتها وتواجه التحدي المتمثل في تحقيق هذا المطلب.

وبالمثل كان لمؤتمر القمة في هذا العام أثر على الاجتماع الذي عقدته مجموعة الدول السبع مؤخرا في ليون بفرنسا حيث انضمت تلك المجموعة إلى الأمين العام في اعتبار مشكلة البطالة في العالم بندا ذا أولوية. وتجري متابعة هذا من جانب فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي ترأسها منظمة العمل الدولية.

خامسا، وحتى وقت قريب كانت العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تتسم بقدر من التحفظ البعيد. واليوم يمكننا القول إن الصلات بينهما أصبحت وثيقة. ويرجع ذلك إلى السياسة المتأنية من جانب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالى في البحث عن مجالات الاتفاق والتعاون مع ميشيل كامديسوس وجيمس ولفنسون. كما يرجع - وهذا مهم - إلى حقيقة أن الصياغات والالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة مهدت السبيل للالتقاء الفكري مع تلك المؤسسات بغية تطوير الإجراءات المشتركة والفردية.

وأود أن أنوه بالجهود التي بذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتكييف سياساتهما الإنمائية مع رؤية ذات طابع اجتماعي أوضح. والمؤسستان تعيدان صياغة سياستهما المتعلقة بالإنفاق العام فيما يختص بالبلدان المقترضة بهدف إدراج المعايير الاجتماعية في توصياتهما، مع توجيه عناية خاصة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي الصحة والتعليم كاستثمار في رأس المال البشري. هذه خطوات هامة من حيث التزام مؤتمر القمة بإدخال بعد اجتماعي في برامج التكيف التي تنفذها مؤسسات بريتون وودز. إلا أنه ما زال من المتعين اتخاذ خطوات أجرأ لكي يتسنى التوصل إلى توافق مفاهيمي عام مع مؤسسات بريتون وودز بشأن السياسات الإنمائية.

وإنني أتذكر أنني استمعت إلى ميشيل كامديسوس في حوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مطلع

هذه السنة أو في السنة الماضية، عندما قال إن مؤتمر القمة الاجتماعية يمثل أول وثيقة كبرى صادرة عن الأمم المتحدة يتفق معها اتفاقا تاما. وسأله أحدهم كيف يؤمن بهذا الرأي بينما القمة الاجتماعية تنتقد بشدة برامج التكيف الهيكلي التي ينفذها الصندوق. وقد رد على ذلك بقوله إن الآراء المتعلقة بالتكييف الهيكلي يمكن أن تختلف، وأن هذه أصبحت على أي حال، أكثر مرونة؛ ولكن الشيء الهام هو أن القمة الاجتماعية تحبذ الرأي بأنه لكي توجد سياسة اجتماعية سليمة ينبغي امتلاك اقتصاد سليم، وعلى هذا الأساس يمكن التعاون.

في ذلك الإطار، ونظرا للطابع الهيكلي الذي تتسم به مشكلات العمالة، حيث تؤدي سياسات الاقتصاد الكلي دورا حاسما، ينظم صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية اجتماعا مشتركا لوزراء المالية والعمل كجزء من المتابعة لتلك القمة. والغرض من ذلك هو قيام وزراء العمل الذين يحتاجون إلى وضع العوامل الأخرى في حسبانهم بهدف توليد فرص العمل، باستعراض، هو الأول من نوعه، لسياسة الاقتصاد الكلي التي تحدد الكثير من العوامل في سوق العمل.

سادسا، توثقت العلاقات مع البنك الدولي أكثر من ذي قبل. وبعد بدايات قلقة، عندما مثل جيمس ولفنسون لأول مرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في عام ١٩٩٥، أكد رئيس هذه المؤسسة الجديد أهمية التعاون مع الأمم المتحدة. والبنك ينسق احدى فرق العمل المعنية بالمتابعة لأغراض مؤتمر القمة. وقد التزم بالمبادرة الأفريقية التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعطى مكافحة الفقر قوة دفع تفوق كثيرا قوة الدفع التي نالتها من البنك قبل ذلك. وفي الآونة الأخيرة، ولأول مرة - وهذا أمر سأشير إليه فيما بعد - اتخذت قرارات للبدء في تقليص عبء الديون المتعددة الأطراف، رغم أن بعض الأحكام تحتاج، حسبما ذكرت ممثلة مجموعة الـ ٧٧، إلى مرونة أكبر.

سابعا، نرحب باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في معرض تنفيذ التزامات مؤتمر القمة، تدابير تستهدف تقوية مجاليه الاقتصادي والاجتماعي لكي يتسنى له الوفاء على نحو مناسب بدوره المتمثل في اعطاء التوجيه العام للمنظومة بأسرها فيما يختص بنتيجة مؤتمر القمة، وفي الإشراف على التنسيق للمنظومة بأسرها في هذا الصدد. وقد ذكر ذلك في الدورة الماضية، عندما كانت مكافحة الفقر الموضوع المختار للتنسيق.

ثامنا، تطلب تنفيذ برنامج كوبنهاغن تعبئة الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، وكل ما نعرفه أننا نمر اليوم بمرحلة تدني المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل هذه الحالة المؤسفة، يمكن تمييز مبادرات معنية تستهدف معالجة المشكلة. ومما نخصه بالذكر، على الصعيد المفاهيمي، على سبيل المثال، الاجتماع الأخير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي اقترح إنشاء رابطة عالمية للتنمية لتحقيق عدة أهداف دعا إليها مؤتمر القمة الاجتماعية، من بينها انقاص عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف وتوفير التعليم الابتدائي العام للجميع بحلول ٢٠١٥. وحسبما أشار العديد من المتكلمين، فإن مفهوم ٢٠/٢٠ يحرز أيضا التقدم.

وننوه أيضا بالمبادرة الأخيرة الهادفة إلى تقليص ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية الباهظة، وهي المبادرة المعتمدة في الاجتماع السنوي الأخير للبنك الدولي وصندوق النقد للاستفادة بالتسهيلات الجديدة التي تعني على وجه التحديد بالدين المتعدد الأطراف. وهذه الآليات يمكن أن تصبح أكثر مرونة، ولكننا نود الإشارة إلى أن إحدى النقاط التي تعرضت لضغط سياسي أشد خلال مؤتمر القمة الاجتماعي كانت، على وجه التحديد، وفي المقام الأول، إلغاء الدين المتعدد الأطراف من البلدان المتقدمة النمو، مثل الدانمرك والنمسا. ويجيئ بعد ذلك في المقام الثاني، شيء ما كان ممكنا حتى وقت انعقاد مؤتمر القمة، ألا وهو الاعتراف بأن الدين المتعدد الأطراف المستحق على البلدان ذات المديونية الباهظة يمثل اليوم كبرى المشاكل التي تواجهها تلك البلدان وأنه لا بد أن تصبح هذه البلدان قادرة على الاقتراض من البلدان المتعددة الأطراف بينما تحصل في الوقت نفسه على مساعدات فيما يختص بديونها السابقة. وقد بدأ ذلك في الحدوث؛ ومما لا شك فيه أن التأثير السياسي لمؤتمر القمة كان عاملا فعالا في إصدار هذا القرار.

تاسعا، أود أن أشير إلى إسهام المجتمع المدني في القمة. وكان هذا أمرا جوهريا لنجاحها، وما زالت له أهميته الحيوية في مرحلة المتابعة هذه. وثمة أشياء عديدة تحدث الآن، الأمر الذي يستحيل معه الإشارة إليها جميعا، ولكنني اخترت البعض منها رمزا لجميع المبادرات التي تحدث لتنفيذ نتائج القمة. فعلى سبيل المثال، حدث في حزيران/يونيه من هذه السنة، قرب حلول الذكرى الأولى

للقمة، أن اختار الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة الذي يضم في عضويته ١٩٤ منظمة نقابية من شتى أنحاء العالم، موضوع متابعة القمة ليكون أحد مواضيعه الرئيسية في مؤتمره العالمي السادس عشر المعقود في بروكسل، وطلب من الاتحادات النقابية الوطنية الأعضاء فيه أن تبادر إلى العمل مع منظمة العمل الدولية بهدف تنفيذ التزامات القمة. كما أود الإشارة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يضم في عضويته أكثر من ١٠٠ برلمان عضو، عبأ جهوده لتحقيق أهداف القمة، واعتمد، في اجتماع المجلس البرلماني الدولي الذي عقده أخيرا في بيجين، في أيلول/سبتمبر الماضي، وثيقة بشأن الإجراءات ذات الأولوية المتعين اتخاذها لكي تنفذها البرلمانات نتيجة مؤتمر القمة. وإذا فكرنا في هذين الحدثين وحدهما لتبين لنا أن ١٩٤ منظمة نقابية قد طالبها جهازها المركزي بتعزيز أهداف العمالة على الصعيد الوطني وأن أكثر من ١٠٠ برلمان أيضا قد عقدت العزم على اتخاذ مبادرات بشأن القمة، ولأدركنا كيف تكسب هذه العملية أرضا جديدة في القطاع السياسي والقطاعات الاجتماعية الرئيسية في بلداننا.

ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية الذي تتصل احدى مبادراته الكبرى بمجموعة منظمات شكلت شيئا أسمته "الرقابة الاجتماعية" وهو عبارة عن جهد أقاليمي تضطلع به منظمات القواعد الشعبية والمجموعات البحثية التي تعمل في عدة بلدان على إعداد دراسات أفرادية قطرية، وكذلك على جمع المعلومات على الصعيد العالمي بشأن أغراض القمة المحددة. وكما يتبين لنا فإن هناك قائمة ضخمة. وقد اكتفيت باختيار بضعة أمثلة لأبين كيف يصبح هذا جزءا من المجتمع، بغض النظر عما يمكننا عمله هنا في منظومة الأمم المتحدة.

عاشرا، شددت في هذا البيان على تأثير القمة على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لأنني أعتقد أن هذا أمر هام حقا. إلا أنه لا يمكننا أن ننسى أنه لا بد لنا أولا من إبداء رغبتنا على الصعيد الحكومي الوطني في تنفيذ التزاماتنا. ومما يدعو إلى الرضا أن نرى الأمين العام يشير إلى الردود الواردة من أكثر من مائة حكومة استجابة لندائه الداعي إلى إعداد الأهداف والغايات لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة.

ونتبين من عدد الردود المتلقاة أن الزخم الذي ولدته قمة كوبنهاغن لم يذهب سدى. فما زالت اللجان التحضيرية الوطنية للقمة تمارس أنشطتها في حالات كثيرة. غير أنه مما لا شك فيه أن الصعيد الوطني هو الذي ينبغي أن تتعزز فيه الجهود، لا سيما من ناحية الالتزام بوضع خطط وطنية لاستئصال شأفة الفقر وتنفيذ هذه الخطط، ويفضل أن يتم هذا في العام الحالي، إن الصعيد القطري هو الذي ينبغي أن نضع عليه الأسس اللازمة لتنفيذ الالتزامات بإرادة راسخة من الحكومات، حتى تصبح التنمية الاجتماعية الالتزام الجديد للعقد الاجتماعي كما ذكرت في البداية.

إن العمل الحكومي على الصعيد الإقليمي هام أيضا. وقد اتخذت جميع المناطق تقريبا مبادرات إقليمية. وسأكتفي هنا بذكر المبادرة التي اشتركنا فيها والتي تتعلق بمتابعة تلك القمة. لقد نظمنا بموجب هذه المبادرة قمة عقدت على مستوى نصف الكرة الأرضية في شيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن استئصال شأفة الفقر والتمييز.

وبما أنني أوشك على اختتام بياني، فإنني أعتذر عن الاطالة، ولكن نظرا لأن معظمكم يعلم مدى حماسي لهذا الموضوع، فإنني على يقين بأنكم ستسمحون لي بأن آخذ وقتا أطول قليلا مما أخذه معظم المتكلمين من الوفود الأخرى.

ينبغي لنا أن نؤكد أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المحدد لها أن تنعقد في عام ٢٠٠٠ ستكون ذات أهمية تاريخية وستتيح فرصة للعديد من رؤساء الدول أو الحكومات للاشتراك فيها. وقد قال لي بالفعل أكثر من رئيس جمهورية: "أحسنوا الإعداد لدورة عام ٢٠٠٠ لأنكم ستروني في الجمعية العامة. لا تتلكأوا في استكمال الأعمال التحضيرية حتى آخر لحظة، لأني سأكون هناك لأرى ما أنجزناه خلال فترة السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد قمة التنمية الاجتماعية".

لهذا يكون من الضروري أن نبدأ مقدما الأعمال التحضيرية لهذا التجمع العظيم وذلك بمشاركة جميع البلدان الأعضاء في المنظومة، على نحو ما فعلنا في الإعداد للقمة عندما أنشأنا لجنة تحضيرية واسعة كان لكل واحد منا فيها الحق في التعبير عما يجول في ذهنه من أفكار. علينا أن نجعل إعدادنا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة يجري على نحو مماثل، وأن نؤمن لها حضور جميع البلدان التي اشترك رؤساء دولها في قمة كوبنهاغن. فسوف يكون من غير المعقول أن تتخلف

البلدان التي شارك رؤساؤها في قمة كوبنهاغن عن الاشتراك في الدورة الاستثنائية أيضا. إنني لم أخوض في تفاصيل هذه المسألة، ولكن كل ما أود أن أوضحه هو أننا نتحمل مسؤولية سياسية كبيرة عن الإعداد لتلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إعدادا جيدا. فهي لن تكون مجرد دورة من دورات الجمعية العامة العادية، وإنما ستكون ثمرة هذه العملية الكبيرة التي نقوم بها الآن.

ومن الواضح أن النقاط العشر التي ذكرتها لم يكن الهدف من ذكرها أن نخلص إلى أن كل شيء على ما يرام، وأنه ما دامت القمة الاجتماعية قد حققت أهدافها فليس هناك ما يدعو إلى القلق. فمن البديهي أن هذا ليس هو الحال من نواح كثيرة. وما أردت أن أفعله هو أن أسلط الضوء على ما ولدته القمة من تأثير هام على عمل مؤسسات المنظومة المتعددة الأطراف التي أومن بأن لها أهمية بالغة.

وأود أن أختتم بياني بإبداء الملاحظات الموضوعية الثلاث التالية: أولا، إن قمة التنمية لن تكون قد نجحت نجاحا حقيقيا على مر الوقت إن هي لم تنجح بالنسبة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. ومن النتائج التي حققتها القمة الاجتماعية والتي تجعلني أشعر بفخر بالغ الالتزام الخاص الذي تعهدنا به من أجل أفريقيا. فلأول مرة في التاريخ يؤكد ما يقرب من ١٢٠ رئيس دولة أنه ينبغي إيلاء أولوية سياسية في مجال التعاون لبلدان أفريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا. ولابد لي من القول بأنني كافحت شخصيا لتحقيق ذلك الالتزام حتى في الأوقات التي لم تكن فيها بعض البلدان النامية الأخرى متفهمة لأهمية هذه المسألة. ولكننا فعلنا ذلك لأن شيلي لديها اقتناع راسخ بأن أفريقيا تحتاج إلى التضامن الدولي والحصول على تدفق كبير في الدعم المالي والمادي وتستحق ذلك. وينبغي أن تنفذ الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو هذا الالتزام من أجل أفريقيا تنفيذا فعالا في سياساتها الخاصة بالتعاون. وتعتبر المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا بداية طيبة، لا سيما وأنها تربط لأول مرة - وهذا أمر يهمني كثيرا الآن وقد أصبحت شيلي عضوا في مجلس الأمن - مسائل الأمن بقضية التنمية التي هي عامل أساسي في الواقع الداخلي لكل بلد. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة من أجل أفريقيا ليست كافية في حد ذاتها، ولا بد لنا من أن نذهب إلى ما هو أبعد منها بكثير.

ثانيا، لن تعتبر القمة ناجحة ما لم تنجح أيضا في إحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة تحقيق المساواة والانصاف بين الجنسين. لقد كانت هذه أيضا المرة الأولى في التاريخ التي يثير فيها تجمع لرؤساء الدول، وليس للتقنيين أو الوزراء، الوضع السياسي لحقوق المرأة كالتزام يتعهد به المجتمع الدولي.

ولدي ملاحظة في هذا الصدد أود أن أشاركها مع الجمعية العامة. في أحد أيام المناقشة العامة، تلفتُ حولي في القاعة خلال تلك المناقشة التي يشترك فيها وزراؤنا فلاحظت خلو الوفود من العنصر النسائي بشكل ملفت للنظر. واليوم يختلف الأمر بعض الشيء لأنه، كما نعلم جميعا، يزداد دائما حضور النساء أثناء مناقشة البنود المتعلقة بالشؤون الاجتماعية بالقياس إلى حضورهن عند مناقشة البنود الأخرى. عندئذ، خطر لي هذا الخاطر: أليس هذا الوقت، الذي تطلب فيه من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تدخل تدريجيا العنصر النسائي في وظائف الإدارة وغيرها هو الوقت المناسب لكي نفعل نفس الشيء ونحن أنفسنا كحكومات. إنني سأترك للجمعية العامة أن تتأمل هذه الفكرة وهي أنه ينبغي لنا أن نتفق من خلال قرار نصدره على أن نناشد حكوماتنا أن تدخل نسبة أعلى من النساء في وفودها لدى الأمم المتحدة. فنحن كحكومات ينبغي أن نكون قادرين على الريادة وإعطاء المثل الذي يحتذى.

وأخيرا، ذكرت في بداية بياني أننا نعيش في عالم يتسم باللامبالاة بالبشر. ومع ذلك نحن نعرف جميعا أن هناك جزءا منا يدعونا إلى أن نتصرف على أساس القيم والمثل التي تؤمن بها والأحلام التي تراودنا. ونعرف أننا لسنا مخلوقات آلية لا قلب لنا، وأن المشاعر والتعاطف ظاهرة تشكل جزءا هاما من كياننا الإنساني. لقد كانت القمة الاجتماعية محاولة عصرية وعملية وواقعية لإلقاء نظرة إنسانية على الأمور وللتغلب على اللامبالاة الأخلاقية المشاهدة في عصرنا. وإني أدعو جميع الحاضرين هنا إلى إبقاء روح كوبنهاغن حية في أنفسنا وفي الأمم المتحدة.

السيد هوي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المنتسبة التالية: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا. وتؤيد هذا البيان أيضا كل من أيسلندا، ولختنشتاين والنرويج.

لقد كان تجمع قادة العالم في كوبنهاغن في آذار/مارس من العام الماضي شاهدا على ظهور توافق جديد

في الآراء لدى المجتمع الدولي بشأن قضية التنمية. فقد قضي بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة هي عناصر مترابطة يعزز بعضها البعض من عناصر التنمية المستدامة. ووافق هذا التجمع على أن يشدد مجددا على أن الناس هم محور التنمية، وأكد أن المقصد الرئيسي للتنمية هو أن تعود بالفائدة على الفرد، وأن سياسات التنمية ينبغي أن توجه إلى تحقيق هذا الهدف. كما وافق على أن نضع هدف التنمية الاجتماعية وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر.

"في أعلى مقام من الأولوية الآن وفي القرن الحادي والعشرين" (A/CONF.166/9، ص ٥، الفقرة ١)

كما نص على وضع نهج عالمي ومتكامل للتنمية الاجتماعية.

لقد حدث، خلال السنوات الخمسين الماضية، تزايد هائل في الثروة العالمية، ويتوقع الناس، في معظم البلدان، أن يعيشوا عمرا أطول، وهم ينالون تعليما أفضل ويتاح لهم الحصول على المزيد من الرعاية الصحية ومن الخدمات الاجتماعية. وهناك بلدان نامية كثيرة أصبحت تشارك في الاقتصاد العالمي على نحو أكمل وتلعب دورا يزداد أهمية في توليد النمو وتوسيع التجارة. ومع ذلك فالشقة ماضية في الاتساع بين أشد البلدان غنى وأشدها فقرا. وفي بلدان كثيرة يوجد توزيع غير سوي لمزايا النمو والثروة، تذهب فيه حصة غير متناسبة الى أشد الناس غنى. وهناك حوالى ١,٣ مليار نسمة حول العالم يعيشون في فقر مدقع، ويتزايد عددهم بواقع يناهز ٢٥ مليونا في السنة. وهناك أكثر من ١٢٠ مليون نسمة في حالة بطالة. والكثيرون منهم طالت بطالتهم. ولا تزال هناك انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على الرغم من التعهدات الرسمية التي قطعت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. ويزدهر التمييز بين الناس، سواء على أساس الجنس أو العرق أو الدين، أو الأصل العرقي، أو الاتجاه الجنسي، أو الإعاقة أو أية أسباب أخرى.

إن رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في كوبنهاغن قد تقيدوا بسلسلة من الارتباطات البعيدة المدى، المقصود منها أن تعالج تلك التحديات وتتغلب عليها. وقد نوهوا بأن التنمية ليست فقط مسألة نمو اقتصادي، وإنما تشمل أيضا الأطر القانونية والدستورية للدول. فالتنمية تتطلب حكما ديمقراطيا متفتحا، تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام الشعب، ويتم فيه تمكين الفرد ويصبح بوسعه أن يشارك في ظله مشاركة كاملة في صنع القرار على جميع المستويات. وتتطلب التنمية أيضا العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة والدخل.

إن التنمية تتطلب أيضا احتراما كاملا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمتع الجميع بهما. ولا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت المرأة تتمتع، قانونا وفعلا، بمساواة كاملة مع الرجل وتستطيع أن تساهم مساهمة تامة في جميع جوانب المجتمع، وأن تحصلن على منافع متكافئة من التنمية. كما لا يمكن تحقيق التنمية إذا كان المجتمع يميز ضد أي عضو فيه لأي سبب كان. بل على العكس، ينبغي أن تحظى قدرات ومواهب وخبرات جميع الناس، بما فيهم الشباب والشيوخ والمعوقون، وبكل تقدير وتشجيع وأن يستفاد منها في العمل على إيجاد مجتمع للجميع.

إن إعلان كوبنهاغن يسلم بأن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والأعمال من أجل التنمية الاجتماعية هي مسؤولية كل بلد. والحكومات في نهوضها بهذه المسؤولية تستطيع أن تأخذ في حسبانها الظروف الخاصة التي تواجهها. فلا توجد حقا استراتيجية وحيدة قابلة للتطبيق عالميا، نظرا لتنوع الحالات حول العالم وتعقد وترابط العوامل التي تؤثر في التنمية الاجتماعية. غير أن الحاجة الى مراعاة الظروف المختلفة والى تطبيق استراتيجية تكون أشد ملاءمة لها، لا يمكن اتخاذها ذريعة لتفادي الالتزامات التي ارتبطت بها الحكومات بحرية في القمة الاجتماعية وفي المؤتمرات الدولية، أو للتملص منها.

وبرنامج العمل واضح جدا في هذا الصدد. فهو يعلن أن الهدف الأقصى للتنمية الاجتماعية هو تحسين وتعزيز نوعية الحياة لجميع الناس. وهو يبين أعمالا كثيرة يجب القيام بها في هذا السبيل. ومن ضمن ما يقتضيه تحقيق هذا الهدف، إيجاد المؤسسات الديمقراطية، وزيادة الفرص وتحقيق التكافؤ فيها، وسيادة القانون، والتمسك باحترام التنوع الثقافي، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق الأفراد المنتمين الى أقليات. إن كل هذه التعهدات، وغيرها مما تمت الموافقة عليه، يجب تنفيذها بكاملها. ولا يمكن لحكومة أن تلتمس العذر عن عدم تنفيذها أحد الجوانب بدعوى عجزها عن تحقيق جانب آخر. فلا يجوز أن تتخذ من الافتقار إلى التنمية ذريعة لإنكار المساواة الكاملة للمرأة أو لإنكار حقوق الأقليات أو السكان الأصليين. ولا تستطيع

الحكومات كذلك أن تشير الى إنجازات في أحد المجالات باعتبارها عذرا يهون من وزر الإهمال في مجال آخر. إن النظام الديمقراطي، واحترام الحقوق المدنية والسياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة لا تسمح للحكومات بأن تتجاهل الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والاستبعاد من المجتمع.

إن استئصال الفقر هو التحدي الاجتماعي الهائل الذي يواجه الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي اليوم، حيث يعيش أكثر من شخص واحد من كل خمسة أشخاص في فقر مطلق، ويعيش أشخاص أكثر من ذلك بكثير في مستويات من العيش منخفضة الى حد غير مقبول. إن الفقر هو مشكلة معقدة متعددة الأبعاد، تنغرس جذورها في أسباب هيكلية ومؤسسية وإنمائية على المستويين الوطني والدولي على السواء. وكثيرا ما يكون مشفوعا بنقص المشاركة في الحياة المدنية والسياسية. فالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الناس الذين يعيشون في فقر يفاقمها استبعادهم من عمليات صنع القرار، وتجاهل من يتولون زمام السلطة لآرائهم في أحيان كثيرة.

إن تحقيق هدف استئصال الفقر يتطلب أن تعالج الحكومات والمجتمعات كل جوانب المشكلة. فقد يقتضي الأمر تعديل الأنظمة الاقتصادية والادارية، حتى ينفتح أمام كل فرد باب التوصل الى الموارد والفرص. وكفالة أن يستطيع الجميع جني ثمار النمو الاقتصادي المستدام هي أمر قد يقتضي تغييرات بعيدة المدى في طريقة توزيع الثروة والدخل. فيجب اتخاذ تدابير تكفل المشاركة الديمقراطية من جانب الناس الذين يعيشون في براثن فقر، بما في ذلك مشاركتهم في تصميم وتنفيذ برامج مكافحة الفقر. ومن الضروري أيضا إيجاد برامج للحماية الاجتماعية في صالح الذين لا يستطيعون أن يعولوا أنفسهم. وينبغي إدخال منظور المساواة بين الجنسين في لحمة وسدى جميع جوانب التصميم والتنفيذ للاستراتيجيات والبرامج الرامية الى مكافحة الفقر. والواقع أنه حيث أن معظم من يعيشون عيشة فقر هم من النساء، فكل برنامج لمكافحة الفقر لا يدرج المساواة بين الجنسين في مجراه الأساسي سوف يخفق في تحقيق أهدافه.

هذا هو ما اتفقنا عليه في كوبنهاغن. وآن الأوان لنضع تلك التعهدات موضع التنفيذ. فقد وافقت الحكومات على أن تصوغ أو تعزز، بحلول عام ١٩٩٦ على الأفضل، خططا وطنية لاستئصال الفقر، بمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر وأن تعمل على تنفيذ هذه الخطط. وينبغي أن تضع تلك الخطط الوطنية استراتيجيات وأهدافا في سبيل التخفيض المحسوس للفقر العام، واستئصال الفقر المدقع تماما. وينبغي أن يضع كل بلد تعريفا وتقييما محددين للفقر المدقع. وهناك حكومات كثيرة، بما فيها حكومات في الاتحاد الأوروبي، عاكفة على نشاطات تستهدف وضع تلك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر، وكذلك على مساندة البلدان النامية على تصميم وتنفيذ تلك الاستراتيجيات. ومن الأمور الأساسية أن تشرك الحكومات المجتمع المدني إشراكا كاملا في وضع تلك الاستراتيجيات وفي تنفيذها. وينبغي أن تمتد تلك المشاركة بحيث تشمل كل من لهم مصلحة في النتيجة، ولا سيما ممثلي الناس الذين يعيشون تحت وطأة الفقر، وكذلك النساء، والمعوقين، والشباب والشيوخ.

ومساندة الخطط الوطنية لاستئصال الفقر هي، في رأينا، المهمة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي تنفيذها بطريقة فعالة ومنسقة ومتجهة وجهة عملية. لقد قدرنا مناقشة هذا الموضوع في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونعتقد أن الاستنتاجات المتفق عليها تمثل أرضا صلبة تنبني عليها الاجراءات التي تتخذها لجنة التنمية الاجتماعية ومنظومة الأمم المتحدة ككل. والالتزام السياسي للمنظومة ينبغي استكماله بإطار عمل تشغيلي مناسب، خصوصا على المستوى القطري. إن خطط استئصال الفقر ينبغي ادماجها ادماجا كاملا في مختلف آليات الأمم المتحدة الرامية الى مساندة الحكومات في جهودها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، من جانبها، ومن خلال المنسقين المقيمين، أن تكون سندا للحكومات، حيثما يطلب منها ذلك، في تخطيط وصياغة وتنفيذ ورصد تلك الخطط والبرامج.

إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الدعم من المجتمع الدولي، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف، هو أمر أساسي في المساعدة على ايجاد بيئة تقوم فيها الحكومات بدور رائد في تقييم حالات الفقر وفي وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لاستئصال الفقر، ولسوف نسهم في تلك الجهود. وينبغي تقصي إمكانيات التعبئة الفعالة للموارد المالية في سبيل استئصال الفقر، وتوجيه التعاون والمساعدات الانمائية توجيها أشد فعالية لهذا الغرض مع تذكر نسبة ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي المحددة هدفا للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونلاحظ أيضا

العمل الذي قامت به البلدان المهتمة بالأمر بإعدادها مفهوم الـ ٢٠/٢٠، خصوصا في الاجتماعات التي أدت الى اعتماد توافق آراء أوسلو. ونحن نتطلع قدما الى اجتماع المتابعة في السنة القادمة، الذي سوف يستعرض ويقيّم ما عساه يحرز من التقدم في تنفيذ تلك المبادرة.

إن برنامج العمل قد حدد العمالة الكاملة التي تؤتى أجرا كافيا باعتبارها أسلوبا فعالا لمكافحة الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وهدف العمالة الكاملة يقتضي من الدولة ومن الشركاء الاجتماعيين ومن جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع المدني والتعاون، على جميع المستويات، في سبيل تهيئة الظروف التي تسمح لكل فرد أن يشارك في العمل المنتج ويستفيد منه. ومن الجوهري وضع إيجاد فرص العمل في لب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. فينبغي إيلاء انتباه خاص الى تعزيز العمالة والى الحاجة الى ايجاد فرص للعمل الجيد، مع الاحترام الكامل لحقوق العمال، كما هي محددة في الصكوك الدولية التي تعالج هذا الموضوع، وخصوصا الصكوك التي اتفق عليها في إطار منظمة العمل الدولية.

ويلزم بذل جهود خاصة لضمان المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز. ويجب إيلاء أولوية خاصة للمشاكل الهيكلية وللبطالة طويلة الأجل والعمالة الناقصة. كما ينبغي إيلاء الأولوية لضمان العمالة المنتجة للشباب والنساء وذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومين. وتكتسي برامج التعليم والتدريب أهمية خاصة في تزويد الأفراد بالمهارات والمؤهلات اللازمة التي تكفل لهم فرص العمالة الكاملة والمنتجة.

وستدرس لجنة التنمية الاجتماعية في العام القادم موضوع "العمالة المنتجة والأرزاق المستدامة". ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة ذات طابع مركّز لمختلف القضايا ذات الصلة. ويتطلب هذا إعدادا دقيقا من جانب الأمانة، ومشاركة فعالة من الحكومات والشركاء الاجتماعيين وعناصر منظومة الأمم المتحدة ذات المسؤوليات الخاصة في هذا المجال. كما أن لمدخلات ومشاركة منظمة العمل الدولية في هذه المناقشة قيمة كبيرة.

وتظل البطالة في الاتحاد الأوروبي مبعث قلق شديد. فرغم وجود أحوال الانتعاش الاقتصادي في أوروبا، فإن معدل البطالة يبقى مرتفعا بصورة غير مقبولة، ويبقى الكفاح من أجل توفير فرص العمل على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وكان مجلس أوروبا الذي عقد في فلورنسا في حزيران/يونيه الماضي قد أجرى مناقشة مستفيضة للنمو والعمالة وشدد على ضرورة إعطاء زخم جديد لاستراتيجيات إيجاد فرص العمل ولتنفيذ تلك الاستراتيجيات. ويتطلب إيجاد فرص العمل المستدامة اتباع نهج ينطوي على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، والإصلاح الهيكلي في أداء سوق العمل وأسواق المنتجات والخدمات، ووضع سلسلة كبيرة من سياسات العمالة والأسواق التي تصمم لمساعدة فئات العمال الذين أصابتهم البطالة بشدة. وتشمل هذه السياسات العاطلين لفترات طويلة كما تشمل معظم البلدان، النساء والشباب وغير المهرة. وتعتبر قضية العمالة مسألة لها أهميتها في سياق المؤتمر الحكومي الدولي المعقود حاليا لاستعراض تنفيذ المعاهدات ولإعداد الإصلاحات اللازمة لمؤسسات الاتحاد.

والهدف من الاندماج الاجتماعي هو إيجاد "مجتمع للكل يستطيع كل فرد فيه أن يشارك مشاركة كاملة". ويجب أن تمتد جذور المجتمع إلى سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وتمتع الجميع تمتعا كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفير العدالة الاجتماعية والتسامح واحترام التنوع الإثني والديني والثقافي وتلبية احتياجات الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالشباب والمسنين والمعوقين. ويتطلب بلوغ هذا الهدف وجود مؤسسات عامة تتسم بالشفافية والمسؤولية ويستطيع الناس الوصول إليها على قدم المساواة وتكون متجاوبة مع احتياجاتهم، كما يتطلب أن تتخذ الحكومات الإجراءات اللازمة لإدراج حقوق الأفراد في صلب القانون ولضمان اتخاذ الإجراءات الفعالة حين لا تراعى هذه الحقوق. ومن المسائل الحاسمة أيضا تعزيز مشاركة وانخراط المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات التي تحدد أداء ورفاه المجتمعات.

ويتألف الاتحاد الأوروبي من مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الإثنيات. ويساورنا القلق إزاء الحوادث الخطيرة الكثيرة التي تنطوي على تمييز عرقي أو إثني وتعصب وكراهية للأجانب وعنف بدوافع عرقية، والتي يستمر حدوثها رغم جهود الحكومات وسلطات إنفاذ القوانين الرامية إلى منعها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مكافحة هذه الحوادث بهمة، وكذلك سائر أشكال التمييز. وإلى جانب الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني بذلنا جهدا على مستوى الاتحاد لمكافحة هذه الظواهر. وقد قام مجلس أوروبا في

اجتماعه في فلورنسا في حزيران/يونيه بإعادة تأكيد عزم الاتحاد على مكافحة العنصرية ورهاب الأجانب بأقصى تصميم، ووافق على المبدأ الكامن وراء إنشاء مركز أوروبي للرصد. ويتخذ الاتحاد حاليا خطوات لإنشاء المركز ويدرس الصلات بينه وبين مجلس أوروبا. كما يبحث المجلس الوزاري التدابير الأخرى المتعلقة بالقوانين والإجراءات القضائية والإدارية في هذا المجال في الدول الأعضاء.

وقد أعلن عام ١٩٩٧ "عام مكافحة العنصرية في أوروبا". والهدف هو إبراز التهديد الذي تمثله العنصرية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وللتماسك الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد. وسوف تتحقق هذه الغايات بالمشاركة الوثيقة مع جميع عناصر المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وجميع المتضررين من العنصرية.

وقد أتاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الفرصة لأن يعتمد المجتمع الدولي منظورا خاصا فيما يتعلق بالتنمية. ولكن هذا لم يتم في عزلة؛ فقد استند إلى نتائج المؤتمرات السابقة وأهمها مؤتمرات ريو دي جانيرو، وفيينا، والقاهرة. وقد تم توسيع نطاق الالتزامات المبرمة في كوبنهاغن مرة أخرى في بيجينغ وسيستمر الاعتماد عليها في السنوات المقبلة مع مواصلة المجتمع الدولي بذل جهوده لتدعيم التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة بمزيد من الحرية (الفقرة ١٧ (أ) من A/CONF.166/9). ونتيجة لهذا أصبح من المهم أن تنفذ الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة هذه النتائج وأن تراقب تنفيذها بطريقة متكاملة. ونحن نؤيد تماما رأي السيد ديساي وكيل الأمين العام عندما خاطب اللجنة الثالثة يوم الاثنين، ومفاده أن مصداقية مسيرة السياسة الإنمائية تتطلب حدوث تحول في التركيز ليكون على التنفيذ، وأن أعمال الأمم المتحدة التحليلية والمعيارية والتنفيذية ينبغي أن تستلهم بصورة متزايدة هدفي التكامل والتبسيط.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي آلية ذات ثلاث شعب لضمان متابعة مؤتمر القمة الاجتماعية بطريقة متكاملة. ونصت على أن تعمل الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي لرسم السياسات في المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة. وهذا الدور يمكن الاضطلاع به بأقصى فعالية لو نظرت هذه المسألة في اللجان الرئيسية التي تتحمل المسؤولية الأولى عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى. فينبغي ألا تتكرر تجربة هذا العام حيث تجري مناقشة متماثلة تقريبا في الجلسات العامة وفي اللجنة الثالثة. ونحن نرى ضرورة أن تراعى هذه الشواغل في جدول أعمالنا وبرنامج عملنا للسنوات المقبلة.

وقد اتخذت قرارات هامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لهذا العام، بشأن تنسيق عمل لجانه الفنية، فيما يتعلق باستئصال الفقر الذي كان أحد المواضيع ذات الأولوية أمام مؤتمر القمة. ونحن واثقون أن هذا النهج المنسق سيمتد في السنوات المقبلة ليشمل المسائل الأخرى التي ناقشناها في كوبنهاغن وسائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

كذلك اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إطارا لأداء عمل لجنة التنمية الاجتماعية لتمكينها من الوفاء بدورها المركزي باعتبارها اللجنة الفنية ذات المسؤولية الأولى عن متابعة واستعراض تنفيذ مؤتمر القمة. ومن المهم أن تتلقى اللجنة دعم الحكومات في أدائها لمهمتها. وفي هذا الصدد، يجب ضمان مشاركة الممثلين رفيعي المستوى في مجال التنمية الاجتماعية في أعمالها.

والواقع أن ضرورة إشراك هؤلاء الممثلين رفيعي المستوى في متابعة وتنفيذ مؤتمر القمة الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي مسألة مهمة للحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتحويل التزامات كوبنهاغن إلى واقع.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مضى الآن قرابة عام ونصف العام على عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وقد جاءت قمة كوبنهاغن تكليلا لسلسة مؤتمرات دولية عن القضايا الاجتماعية التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في عالمنا المعاصر على أساس الأولوية. وقد أصبح الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في مؤتمر القمة، والشاملين لمجموعة هامة من الالتزامات والتوصيات التي يجب الوفاء بها، معلما تاريخيا سجل به توافق آراء دولي على أهداف يتعين السعي إليها وتحقيقها في مجال التنمية الاجتماعية في العقود القادمة.

ومع توقف الحرب الباردة ونشوء بيئة تميزت بالتزايد المستمر في العولمة والترابط الاقتصادي أصبح المجتمع الدولي أمام فرصة جديدة وتحديات جديدة لحل

مشكلة التنمية بمنظور جديد. وقد أحرز بعض التقدم في الاتجاه الصحيح في هذا المجال؛ ولكن يبقى أمامنا الكثير. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى مؤتمر قمة كوبنهاغن باعتباره محاولة جديدة للتصدي لمشكلة التنمية البالغة الأهمية من زاوية مكوناتها الاجتماعية.

ومن أهم إنجازات مؤتمر قمة كوبنهاغن الاتفاق على جعل الناس محور عملية التنمية. فقد جاء في برنامج العمل أن:

"التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضا في التنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي نبذلها لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع شعوبنا". (A/CONF.166/9، الصفحة ٥ الفقرة ٦)

وترى حكومة اليابان أنه يجب لتحقيق هذا الهدف أن توضع استراتيجية إنمائية جديدة وفق هذه الخطوط، على أساس مفهوم جعل الناس محور التنمية. ونحن في اليابان نرى أنه لا يمكن إنجاز تنمية حقيقية إلا على أساس اتباع نهج شامل في مجال التنمية يتضمن أنشطة تغطي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك مثلا تعبئة الموارد المالية عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار والتجارة، وتعبئة الموارد البشرية عن طريق الإدماج في المجتمع بتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية وتمكين جميع فئات الناس في المجتمع.

ففي أي مجتمع، لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي السليم إلا مقترنا بالتقدم السليم في التنمية الاجتماعية. وإذ نضع هذا الإقرار الواضح في أذهاننا، فإنه يتعين علينا معالجة ثلاث مسائل أساسية اختارت القمة أن تركز عليها انتباهها، وهي استئصال الفقر، وتوسيع العمالة المنتجة والدمج الاجتماعي، كتحديات ينبغي التصدي لها في آن واحد سعيا لبلوغ التنمية المستندة إلى العدالة الاجتماعية. والإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة يعترف بوجود أكثر من بليون إنسان يعيشون في فقر مدقع، وما يزيد عن ١٢٠ مليون عاطل عن العمل، بالإضافة إلى عدد كبير من المواطنين المستبعدين من العملية الاجتماعية والسياسية. وتؤيد اليابان الرأي القائل بأن هذه المسائل الثلاث الأساسية مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا. فإذا لم ننجح في معالجة مسألة واحدة بفعالية، فإن ذلك سيؤثر بصورة معاكسة على حل المسألتين الأخريين، مما ينتج عنه عدم إيجاد حل لأي منها. وكل بلد يحتاج إلى صوغ وتنفيذ سياسات شاملة وفعالة، تستند إلى الاعتراف الواضح بهذه العلاقات المترابطة.

وهناك خطوة أساسية نحو التحرك في ذلك الاتجاه تتمثل في ضمان مشاركة الشعب والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل على أساس هذا النهج المتكامل. وهذا يتضمن تحديد أهداف مثل إمكانية الوصول إلى التعليم الأساسي بصورة شاملة، وخفض معدل وفيات الأطفال، وخفض سوء التغذية بين الأطفال وبلوغ جميع الناس مستوى أعلى من الصحة. والجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف من جانب البلدان المشاركة في عملية التنمية ينبغي تكميلها بمساعدة حسنة التنسيق من البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وانطلاقا من الوعي القوي لهذه النقطة اضطلعت اليابان بمبادرتها الرامية إلى النهوض باستراتيجية جديدة للتنمية، وما فتئت تنفذ من جانبها هذا النهج المتكامل في سياستها المتعلقة بالتعاون الإنمائي.

وعند هذا المنعطف من دراستنا للمسائل التي تنطوي عليها التنمية الاجتماعية، أود أن أشدد على أهمية واحد من المواضيع الأساسية الثلاثة لمؤتمر القمة: أي الدمج الاجتماعي. فتحقيق الدمج الاجتماعي ليس مهما فقط من حيث أنه ينبغي إتاحة الفرصة أمام كل مواطن أو مواطنة للاستفادة القصوى من إمكاناته أو إمكاناتها، بل هو هام أيضا من حيث أن مشاركة المواطنين، الذين ينبغي أن يضطلعوا بدور هام في متابعة هذه القمة، تعد أساسية لتحقيق هدف التنمية.

والالتزامات والتوصيات المتفق عليها في كوبنهاغن، والواردة في الإعلان وبرنامج العمل، سيتعين تنفيذها على المستوى الدولي والمستوى الوطني أيضا. وإنه لفي هذا الإطار تكمن أهمية المقترح الرامي إلى تحقيق مبادرة ٢٠/٢٠ والمحافظة عليها. وبالتالي، فقد خصصت اليابان ٢٣,٢ في المائة من مساعدتها الثنائية في ١٩٩٤ للمشاريع المتصلة بالهياكل الأساسية الاجتماعية، مثل التعليم، والصحة العامة، والتصحاح، والسكان، في حين صرفت نسبة ٣٣,٣ في المائة لتلبية احتياجات إنسانية أساسية، بما فيها مشروعات في القطاعين الاجتماعي والزراعي وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ. وازدادت في

السنوات الأخيرة بصورة مستمرة حصة القطاع الاجتماعي في المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية، وتنوي اليابان أن تكثف على نحو أكبر تعاونها في هذا المجال. والنهوض بالدمج الاجتماعي يتطلب تحقيق المشاركة النشطة من جانب المجتمعات المحلية في عملية التنمية والاضطلاع بأنشطة على مستوى القاعدة. وكجزء من جهودها في هذه المجالات، تعرض اليابان مساعدتها للأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية. علاوة على ذلك، وبغية تشجيع اندماج المحرومين في المجتمع، شاركت اليابان بنشاط في تقديم المساعدة للبلدان النامية دعما لذوي العاهات وكبار السن والأقليات. وتقدم اليابان أيضا مساعدتها في مجال تمكين المرأة والرعاية الصحية للطفل. ويحث وفد بلدي الحكومات الأخرى على العمل في نفس الاتجاه للوفاء بما وعدنا به على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي من عملنا لتنفيذ ما اتفق عليه في كوبنهاغن، يشير وفد بلدي بارتياح إلى أن الجمعية العامة بدأت في العام الماضي بدراسة الوسائل والأساليب التي يتعين أن تتبعها منظومة الأمم المتحدة في أعمال متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن، واسمحوا لي أن أتقدم بآراء وفد بلدي بشأن طريقة تنفيذ أنشطة أعمال المتابعة على المستوى الدولي، وفي المقام الأول داخل منظومة الأمم المتحدة، وبشأن الجزء من هذه العملية الذي يجب أن ينصب عليه اهتمامنا الأساسي.

يشعر وفد بلدي بالرضا وهو يرى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية تصطف كآلية ثلاثية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وأنها بدأت تضطلع بأعمالها حسب دور كل منها، وتمشيا مع الولايات التي أناطها بها قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠. وفيما يتعلق بدور لجنة التنمية الاجتماعية، ترحب اليابان باعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٦، في الدورة الموضوعية للمجلس المعقودة هذا العام. وستضطلع اللجنة، كجزء من ولايتها القائمة، بمساعدة المجلس في أعمال الرصد والاستعراض وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي تعترض تنفيذ برنامج العمل. ويرسم القرار أيضا بنودا موضوعية أخرى في جدول أعمال اللجنة، وبرنامج عملها والأساليب التي يتعين اتباعها في تنفيذه. ووفد بلدي على اقتناع تام بأن جميع هذه الترتيبات الإجرائية الجديدة ستعزز قدرة اللجنة وتجدد مهامها كمؤسسة حكومية دولية رئيسية تشارك في رصد وتشجيع وتوجيه أعمال المتابعة للقمة الاجتماعية على المستوى العالمي.

وإن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنشطة المتابعة لمؤتمر القمة الاجتماعي ينبغي أن يتمثل في توفير التوجيه العام، والمحافظة على التنسيق على نطاق المنظومة، واستعراض التقدم المحرز في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، يتحتم استعراض وإصلاح هيكل الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك أدوار ومهام المجلس وتنظيم الأمانة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حرصا على تلبية المتطلبات والتوقعات الجديدة للمجتمع الدولي المعاصر.

وفيما يتصل بدور الجمعية العامة في هذا المجال، فإن الجمعية، بوصفها أعلى هيئة لصنع القرار داخل الأمم المتحدة ينبغي أن تعزز دورها في صنع السياسة العامة بشأن التنمية الاجتماعية في العملية الحكومية الدولية، وأن توفر التوجيه للسياسة العامة لجميع الهيئات والأجهزة ذات الصلة.

وينبغي أيضا لسائر وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في ميدان التنمية الاجتماعية، أن تشارك في خطة التعاون هذه الأكثر تكاملا. وفي هذا الصدد، يشير وفد اليابان بارتياح إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استجاب لطلب الجمعية العامة بطريقة حسنة التوقيت، وخصوصا من خلال إعادة توجيه أنشطة البرمجة التي يضطلع بها لكي تستهدف استئصال الفقر باعتبار ذلك شاغله الأكبر.

وإن المشاركة النشطة لمؤسسات بريتون وودز في عملية المتابعة أساسية أيضا. ومن المأمول أن تولي هذه المؤسسات عناية كبيرة لأهمية العوامل الاجتماعية في الاستراتيجية العامة للتنمية وأن تعزز جهودها في هذا المجال. وسيكون التعاون المكثف من جانبها مع منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمرا مرغوبا فيه جدا لضمان تأدية جهود التنمية المتماسكة إلى نتائج مثمرة.

ويعتقد وفدي، بغية إعمال خطة التعاون المتكاملة هذه وفقا للخطوط التي سردتها توا، أن إنشاء أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، كما قررت لجنة التنسيق الإدارية، يمكن أن يوجد قناة رئيسية يتسنى خلالها لوكالات المشتركة الدخول في حوار بناء من أجل ضمان التعاون الوثيق في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. فمن المحبذ جدا تكثيف الجهود من أجل التنسيق والتعاون.

ومن المقرر في عام ٢٠٠٠ أن تقوم الأمم المتحدة باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، أن تعمل يدا واحدة للمضي قدما على نحو تتجلى فيه روح التعاون والمشاركة. وسوف تشترك اليابان بدورها اشتراكا نشطا في هذه العملية بالعمل على تشجيع الاستراتيجية الجديدة للتنمية التي يجب أن تكون المهمة التي أوكلها إلينا برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ منها.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ فترة قصيرة تكلم ممثل الاتحاد الأوروبي باسم بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة الى الاتحاد، بما فيها سلوفينيا. والغرض من بياني هو إضافة بضع نقاط باسم وفدنا لما جاء في بيانه.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مؤتمر هام وتعتبر نتائجه من البرامج البالغة الأثر التي اعتمدت في إطار الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات. واسمحوا لي أن أذكر في هذا السياق أن السفير سومافيا، ممثل شيلي قد تكلم في وقت سابق من هذا الصباح عن توافق الآراء الدولي العظيم الذي تشكل في كوبنهاغن. وعرض المؤتمر بطريقة منتظمة ومتماسكة مجموعة من التعهدات الأساسية والكبيرة جدا وبرنامجا طموحا يمكن أن يشكل مساهمة رئيسية في تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العقود المقبلة.

ومن دواعي السرور أن نرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون محفلا دوليا يتاح فيه للممثلين من أعلى المستويات تشكيل واعتماد التزامات طموحة، مثل الالتزام بالقضاء على الفقر المدقّع خلال مهلة زمنية يحددها كل بلد، أو السعي الى بلوغ هدف تحقيق العمالة الكاملة وحماية الدمج الاجتماعي على أساس تشجيع وحماية حقوق الإنسان للجميع. وتعتبر هذه التزامات طموحة وتحقيق نتائج عملية في هذا الصدد يحتاج الى وقت. ومن المهم ألا تغرب عن بالنا الطبيعة الطويلة الأمد لهذه الرؤية وللبرنامج الذي اعتمد في كوبنهاغن. ومهما يكن الأمر، فإن الجهود الرامية الى إعطاء شكل محدد للالتزامات التي قطعت في القمة يجب أن تستمر، وأن تكون موجهة الى تحقيق النتائج. وأن عملية التنفيذ لن تحافظ على مصداقيتها، إلا إذا لمست قريبا بعض النتائج الأولية، وتم الحفاظ على استمرارية النهج الموجه الى تحقيق النتائج.

إن التنفيذ الناجح لنتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يتطلب الوفاء بشرطين أساسيين. الأول، في رأينا، أخلاقي من حيث الجوهر، بينما الثاني عملي وسياسي من حيث الجوهر. ويتعلق الشرط الأول بالاستعداد الفعلي لدى صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي لأخذ الالتزامات بجدية. أما الثاني فيتطلب التأني في صنع القرار وإيجاد الدعم المؤسسي الملائم. وهذان الشرطان مترابطان ترابطا وثيقا: إذ أنه ما لم يتوفر العنصر الأخلاقي لن يكون هناك أمل يذكر في تحقيق نجاح حقيقي في مجال صنع السياسة، وما لم تكن هناك عملية صنع سياسة فعالة يظل حتى الالتزام الأخلاقي الصادق نفسه شيئا عديم الأثر.

إن سلوفينيا تأخذ بمنتهى الجد الجانب الأخلاقي المتعلق بتنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتشير خبرتنا، مثل خبرة دول أخرى كثيرة، الى أنه في الواقع العملي يتعين الأخذ بخيارات صعبة في مجال السياسة العامة. وعليه فإنه في الحالات التي تتطلب الاختيار لا بد من الحرص على عدم إغفال الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ثم إن الحالات التي تتطلب خيارات صعبة، هي على وجه التحديد، الحالات التي يمكن فيها إضفاء معنى محدد على الأهداف والالتزامات التي قررت في كوبنهاغن وبرنامج العمل العمل الذي اعتمد فيه، على الرغم من شتى العوائق التي تضيق من المجال المتاح لصانعي القرار.

ومن الجائز أن تكون غايات والتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية غير مناسبة من الناحية العملية أو أن تكون متعارضة مع أولويات أخرى على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. لذلك من الضروري بذل جهود خاصة في التنفيذ، وخاصة في السنوات الأولى، لإثبات صمود نتائج القمة.

أما الشرط الأساسي الثاني فيتعلق بصنع السياسة. وهذا يقتضي من صانعي القرار التحلي بالمثابرة والإبداع. أما بالنسبة للحكومات فإن مسألة كيفية إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المتزايدة الأهمية، إشراكا جادا دون إقامة علاقة تبعية هي مسألة تشكل تحديا من التحديات الكبرى المصادفة في تنفيذ نتائج القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ويجب أن يتم الجزء الأهم في صنع السياسة على الصعيدين المحلي والوطني. فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سياساتها في ميدان التنمية الاجتماعية وعن النتائج المتأتية من هذه السياسات. أما الأنشطة على الصعيد الدولي فهي تعد مكملة - وفي بعض الأحيان أساسية - للأنشطة التي تضطلع بها الحكومات على الصعيد الوطني.

وعندما نقرأ تقرير الأمين العام عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/51/348) في ضوء هذه الاحتياجات الأساسية، الأخلاقية والمتعلقة بالسياسة العامة، تتكشف لنا عناصر هامة للتقدم. واسمحوا لي أن أذكر من قبيل التوضيح إثنين منها فقط. وسوف انتقي إثنين لا يحظيان دائما بجل اهتمامنا.

ومن الواضح أن أي جهد جاد لقياس التقدم الحقيقي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي يتطلب منهجية ملائمة. ويتطلب بوجه الخصوص مجموعة من المؤشرات الاحصائية الكافية والمقبولة دوليا لقياس التقدم الحقيقي المحرز، كما يتطلب منهجية متفق عليها لاستخدام تلك المؤشرات. ولذلك من المهم جدا اتخاذ مبادرات جادة في هذا الميدان، ونفهم من تقرير الأمين العام أن هذا حدث فعلا.

فنحن نعلم من التقرير عن المشروع الاحصائي الذي بدأته حكومة الدانمرك، البلد المضيف لمؤتمر القمة العالمي. واننا نتفق تماما مع حكومة الدانمرك على أنه:

"من الضروري وجود احصاءات أفضل لإجراء حوار مجد بشأن الحلول للمشكلات الاجتماعية". (A/51/348، الفقرة ١٧)

وهذا النهج إنما يبين المستوى الرفيع الذي يتسم به التزام حكومة البلد المضيف للقمة بتقديم مساهمة كبرى ومجدية جدا في تنفيذ البرامج المعتمدة في كوبنهاغن. وليس المطلوب على مستوى الأمم المتحدة مجرد إبداء التقدير لحكومة الدانمرك، بل تقديم الدعم الفعّال لها كذلك لإنجاح مشروعها الاحصائي.

وفي هذا السياق نجد أن مما يبعث على التشجيع أن تطورا متصلا بذلك حدث في اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة. ففي الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام نقرأ ما يفيد أن اللجنة الاحصائية قد أنشأت بالفعل فريق خبراء معنيا بالآثار المترتبة في مجال الاحصاءات على المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ليضع الفريق برنامج عمل تنعكس فيه مجالات العمل الرئيسية التي حددها مؤتمر القمة وتبين فيه المجالات التي ينبغي التركيز عليها في العمل الاحصائي الدولي في الميدان الاجتماعي. ونفهم من نفس الفقرة أن فريق الخبراء قد توصل بالفعل الى اتفاق - وأكرر توصل بالفعل الى اتفاق - على قائمة أساسية مؤلفة من ١٥ مؤشرا محددا تشكل المجموعة الدنيا للبيانات الخاصة التي ينبغي لكل بلد أن يجمعها. وقد رفعت توصية الى اللجنة الاحصائية باعتماد هذه المؤشرات، ونأمل أن توافق عليها اللجنة قريبا.

وينبغي تشجيع هذين التطورين في ميدان الاحصاءات وتحقيق التلاقي اللازم بينهما. فهناك حاجة لتحسين المنهجية وتحقيق اتفاق دولي أوطد على المؤشرات، وأؤكد بصفة خاصة على ضرورة قيام اتفاق دولي أمتن على المؤشرات التي تستخدم لقياس التقدم الاجتماعي في المستقبل بطريقة تكون متماسكة ويمكن تطبيقها على الصعيد العالمي. إذ ينبغي تحسين مستوى المعرفة بشأن الحالة الفعلية والتقدم أو التأخر الفعلي، من أجل تمكين أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة وفي الحكومات من النجاح في تقرير السياسة على أساس سليم.

ويذكرنا ما يكتسيه جانب الاحصاءات، الذي يبدو وكأنه جانب تقني محض، من أهمية لعملية صنع السياسة الناجحة، بأننا بحاجة إلى تفهم أكمل للظواهر الاجتماعية التي نتعامل معها في سياق متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن لكي نطور السياسات المناسبة. وتتطلب مهمة القضاء على الفقر تفهما أفضل للأسباب الهيكلية للفقر، وبعضها ملازم للمجتمع المعين، في حين أن بعضها الآخر قد ينجم عن عوامل عالمية.

لقد خلق قبول الفقر كحقيقة اجتماعية في الماضي أثرا ثقافيا معينا لا يزال باقيا، وهو الأثر الذي يسميه المعلقون ثقافة الفقر، التي تقوم على الاعتقاد بأن المشكلة كبيرة جدا وبأن الحالة لا يمكن في الواقع تغييرها. وهذا الاعتقاد لا يزال قويا على نطاق العالم أجمع. وإن الالتزام باستئصال الفقر الصادر في كوبنهاغن يعتبر تحديا مفاهيميا هاما لذلك الاعتقاد. ومع ذلك، ليس هذا التحدي إلا بداية قد تؤدي أو لا تؤدي إلى سياسة فعالة.

ونحن نشعر بالتشجيع إذ نرى، في سياق الترتيبات المتخذة لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، الذي سيبدأ في عام ١٩٩٧، بزوغ نهج للسياسة العامة يستند الى أساس صحيح من الناحية المفاهيمية. فهو يؤكد على أنشطة توليد الدخل من جانب الأفراد المتأثرين أنفسهم، وعلى الدعم من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعية.

ومع ذلك، يتعين اختبار السلامة المفاهيمية لنهج الأمم المتحدة الجديد للقضاء على الفقر في سياق السياسات الفعلية ويجب أن يحقق نتائج يمكن قياسها من حيث مدى تحقق الأهداف المحددة في كوبنهاغن، وتضييق فجوة الدخل في داخل المجتمعات وفيما بين الدول، وتمكين الناس على نحو يمكن قياسه. وفي هذا المضمار، من الأهمية بصفة خاصة وضع مسألة معاملة الجنسين في صميم تحليل المشاكل التي يتعين مواجهتها وفي لب عملية صنع السياسة. وقد أكدت التجربة المكتسبة في أوضاع اجتماعية متنوعة على نطاق العالم ما لتمكين المرأة من أهمية رئيسية والحاجة الأساسية للأخذ بنهج سياسة مناسبة لمعالجة هذه القضية.

وبهذا يصبح جدول الأعمال اللازم لتنفيذ الالتزام المركزي الذي صدر في كوبنهاغن - الالتزام بالقضاء على الفقر - جدولا متنوعا للغاية وكثير المطالب، فهو جدول يستلزم قدرا كبيرا من الطاقة والجلد في تنفيذه.

واسمحوا لي بأن أقول في الختام، إنه من الأهمية بمكان أن تتابع الجمعية العامة عن كثب وعلى نحو مستمر تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولهذا نؤيد صدور تقارير منتظمة من جانب الأمين العام، والنظر المنتظم في هذا البند من جانب الجمعية العامة.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/51/366/Add.4)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الجمعية بأنه بعد صدور النص المؤقت للوثيقة A/51/366/Add.4، أبلغت بأن تشاد قد سددت المبلغ اللازم لخفض متأخراتها عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد ألمّت على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستدرج هذه المعلومة في النص النهائي للإضافة ٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥